

# المسحاة

مجلة

المجلد السادس عشر  
الجزء الثاني عشر



إهداء من

طبعة دار الوفاء  
للطباعة والنشر

تابعوا ...



WWW.ALUKAH.NET

(المجلد السادس عشر)

٨٨١

(الجزء الثاني عشر)

يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي  
خيرا كثيرا وما يذكر إلا أولوا الألباب

# المسحاة

١٣١٥

فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيبدون أحسنه  
أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب

قال عليه الصلاة والسلام: «ان للإسلام صوى و « مناروا » كتاب الطريق »

مصر ٢٩ ذي الحجة ١٣٣١ هـ ق ١٠ الحريف الثالث ١٢٩١ هـ ش ٢٩ نوفمبر ١٩١٣

## فتاوى المنبشانيين

انتسحا هذا الباب لاجابة اسئلة المشتركين خاصة ، اذ لا يسمع الناس طاعة ، ونشترط على السائل ان يبين  
باسمه ولقبه وبلده ومهله (وظيفته) وله بعد ذلك ان يرمز الى اسمه بالحروف ان شاء ، واننا نذكر الاسئلة  
التدريج غالبا ورمعا قد مناخر السبب كعاجة الناس الى بيان موضوعه ورمعا احيانا غير مشترك لئلا هذا ، وان  
منى على سؤاله شهران او ثلاثة ان يذكر به مرة واحدة فان لم تذكره كان لنا عذر صحيح لافغاله

« انا عربي وليس العرب مني »

(س ٤١) من صاحب الامضاء : مصر

مولاي السيد الامام منشى النار تقع الله به المسلمين

اما بعد السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته فاقنا نلتبس كتابة جواب على

سؤالا هذا في النار الاغر لكشف الفمة عن صحة الحديث المسئول عنه ومعناه

السؤال: قرأنا في جريدة المفيد البيروتية كتاب تهديد جاهها من بعض الترك يذم



## ٩٠٠ تحريف القرآن واختلاق الحديث لدم العرب (المنار - ج ١٢ م ١٦)

فيه العرب جاء فيه حديث «أنا عربي وليس العرب مني» فهل من سند صحيح لهذا الحديث بهذه الرواية أم برواية أخرى؟ وإذا صح أفلا يكون النبي (ص) قد تبرأ من عموم العرب وهم قومه وهو منهم؟ وما سبب ذلك إذا صح؟

ثم اتناسمع بشيوع هذا الحديث في أمة الترك حتى إن كل من خدم في العسكرية «الجهادية» سمعه منهم بروايات منها «أنا عربي وليس الأعراب مني» ومنها «أنا عربي وليس أعرب مني» فأية الروايات أصح؟ أفيدونا لا زلتم ملجأ سائل

(ج) لا يصح شيء من ألفاظ هذا الحديث بل هو موضوع مختلف على النبي صلى الله عليه وسلم. وأنا لم أسمعه من أحد إلا من بعض أفراد عسكر بلدنا الذين حضروا حرب البلقان الأولى وحرب الروسية للدولة وغيرهم ممن أدوا الخدمة العسكرية مع أمثالهم من الترك. فقل النساء هؤلاء إن بعض أفراد الترك كانوا يحرقونهم ويقولون لهم: إن الله قد ذم العرب في القرآن العظيم الشأن بقوله (الأعراب أشد كفراً ونفاقاً وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله) وإن النبي (ص) قال فيهم «أنا عربي وليس العرب مني» فمن هؤلاء من كان يتعجب من هذه الأقوال ولا يدري ما يقول كالأميين. ومنهم بعض الأذكياء الذين يقرءون القرآن كانوا يحجبون عن الآية بما يقابلها من قوله تعالى في سورتها - التوبة (ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما يفتق قربات عند الله وصلوات الرسول) فيفهم من مجموع الآيتين إن تلك في كافر الأعراب ومنافقيهم، وهذه في مؤمنهم الصادقين الصالحين، وإن المدح والذم فيها ليس للجنس. ولكن لم أسمع من أحد ولا عن أحد منهم أنه أجاب بأن الأعراب هم سكان البادية خاصة والواحد أعرابي، وإن علة كون كفارهم ومنافقيهم أشد كفراً ونفاقاً من أمثالهم في الحضر هي جفوة البداوة وقسوتها وخشونتها كما هو معروف عند جميع الأمم، وإن التعرب أي سكنى البادية كان محرماً على المؤمنين بعد الهجرة لوجوب ملازمة النبي (ص) ونصرتة

وأما الحديث فلم يكن أحد من أولئك العوام يعلم أن بعض الناس قد كذب على الرسول (ص) ونسب إليه أحاديث لم يروها عنه أحد من قلة حديثه منها ماله معنى صحيح ومنها ما مضاه باطل كلفظه. وهذا القسم منه مالا يعرف بطلان معناه إلا العلماء، ومنه ما هو بديهي يعرف بطلانه كل من شم رائحة الإسلام كقول أولئك السفهاء من الترك أنه (ص) قال «أنا عربي وليس العرب مني» إذ لا معنى لهذا النفي إلا التبرؤ من قومه

## (المنار-ج ١٢م ١٦) الأحاديث في مدح العرب وكون بعضهم كفرا ونفاقا ٩٠١

العرب . وليس الغريب أن يحفظ هذا بعض المتعلمين المنفرجين الذين أفسدت السياسة عليهم دينهم فكان من عصبيتهم الجنسية التركية بنقض العرب ، ولكن العجيب الغريب وصول هذه المفسدة الى عوامهم الذين نسمع ان أكثرهم باق على فطرته الاسلامية يحب العرب تدينا لانهم قوم نبيه صلى الله عليه وآله وسلم

وقد سمعت من بعض من شهد هذه المحاورات انهم كانوا يحيون عن الحديث بأن أصله « أنا عربي وليس أعرب مني » وأنهم روه محرراً . ولا أدري أهذا شيء كان سمعه ممن أجاب بمثل هذا الجواب ؟ أم ظن أن أصله ما ذكر فصاحبه بظنه ؟ واني أورد هنا بعض الأحاديث الواردة في مناقب العرب إتماماً للحجة على أولئك المنافقين من الترك وثبتاً لآخواتنا المؤمنات الصادقات منهم ومن غيرهم . فها قوله ( ص ) « أحبوا العرب ثلاث : لاني عربي والقرآن عربي وكلام أهل الجنة عربي » رواه الطبراني والحاكم والبيهقي وكذا الهيثمي ووضع السيوطي بحجابه في الجامع الصغير علامة الصحة . ومنها « ان الله تعالى اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم » رواه مسلم في صحيحه والترمذي عن واثلة . ولفظ الترمذي « ان الله اصطفى من ولد ابراهيم اسماعيل واصطفى من ولد اسماعيل بني كنانة واصطفى من بني كنانة قريشاً » الخ فهذا الحديث الصحيح يدل مع قوله تعالى ( ان الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين ) ان العرب بني اسماعيل هم صفوة أصفاء الله من البشر كلهم وصفوتهم قريش وصفوة قريش بنو هاشم ، فهم لب الباب ، وخاتم الرسل عليه أفضل الصلاة والتسليم صفوتهم فهو سيد ولد آدم على الاطلاق ، فكيف يتبرأ من قومه الذين اصطفاهم الله تعالى واصطفاهم منهم ؟ ومن عساه يستبدل بهم في عرف أولئك المنافقين ؟ وقد روى الحاكم هذا المعنى من حديث ابن عمر بلفظ آخر وهو : « ان الله اختار من آدم العرب واختار من العرب مضر ومن مضر قريشاً واختار من قريش بني هاشم ، واختارني من بني هاشم ، فأنا خيار من خيار ، فمن أحب العرب فبحبي أحبهم ، ومن أبغض العرب فببغضي أبغضهم » وروى أيضاً من حديث أنس مرفوعاً « حب العرب ايمان وبغضهم نفاق » وسند هذا ضعيف يؤيده ويقويه سائر الأحاديث في الباب مما تقدم وما هو في معناه كحديث « لا يفيض العرب الا منافق » رواه عبد الله بن الامام احمد في زوائده عن علي كرم الله وجهه ، وحديث « لا يفيض العرب مؤمن » رواه الطبراني عن ابن عمر ، وحديث « من



## ٩٠٢ تحويل مصلحة الأوقاف الى نظارة ( المنار - ج ١٢ م ١٦ )

أحب العرب فهو حي حقا » رواه أبو الشيخ عن ابن عباس .  
فهذه الأحاديث تدل على أن هؤلاء الذين عرفوا بيفض العرب كلهم من المنافقين  
المنفيين لله تعالى ولرسوله ( ص ) وقد اشتهر عن بعض أهل الجراءة منهم التصريح  
بيفض الاسلام ، والتيل من مقام خاتم الرسل عليه أفضل الصلاة والسلام ، والطمع  
في الخلفاء وسائر الصحابة الكرام ، وهم يتعمدون لإذلال العرب وإهانتهم انتقاما من  
الاسلام ، ولا غرو فني حديث جابر عند أبي يعلى بسند صحيح « اذا ذلت العرب  
ذل الاسلام » اللهم اعز الاسلام واعز العرب ، اللهم وأعز من أعز العرب . وأذل  
من أذلهم الى يوم القيامة

## ﴿ تحويل مصلحة الأوقاف العمومية بمصر الى نظارة ﴾

الأوقاف العمومية هي المحبوسة على المصالح الاسلامية العامة كالمساجد والمدارس  
والتكايا أو عمل البر والخير مطلقا أو مقيدا . ومنها أوقاف الحرمين الشريفين والجامع  
الأزهر . فمنها ما وقف على ذلك ابتداء ومنها ما آل صرفه الى بعض هذه المصالح بعينه  
أو مطلقا ، كأوقاف الملوك التي لا تراعى شروطها والأوقاف التي جهات شروطها أو  
تعذر صرفها فيها . وقد كانت هذه الأوقاف قبل النظام الجديد الذي أوجده ( محمد  
علي الكيخ ) في مصر تابعة لحال حكومتها في الفوضى والاختلال والضياع ، ثم أدخلت  
في سلك النظام حق جعلت نظارة من نظارات الحكومة قبل الاحتلال الانكليزي . ثم  
جعلت مصلحة مستقلة ناظرها الشرعي هو الحاكم العام للبلاد ( الخديو ) وهو يوكل عنه  
مديرا يتولى الاعمال الادارية العامة ، وأضيف اليها كثير من الأوقاف الخصوصية لانقة  
بضبطها . وما يناط بالقاضي الشرعي من تلك الاعمال كالإذن بالاستبدال وتولية النظار  
وعزلهم يرجع فيه الى قاضي مصر . وقد ترقى هذه المصلحة بالتدريج وكثر دخلها ،  
وعمر كثير من مبانيها وأرضها . ولكن الناس ينتقدون إدارتها وديوانها بأشد مما ينتقدون  
به نظارات الحكومة ومصالحها ، وكان الخاضعون منهم يسمون أن يكون نظامها أتم من  
نظام تلك النظارات والمصالح وارتقاءها أكمل لتكون حجة على اقتدار المصري على  
الاعمال العامة بدون مراقبة الاجنبي وسيطرته ، حتى لا يكون للمحتلين وجه للتعرض  
لها ووضعها تحت سيطرتهم

حدثني شيخنا الاستاذ الامام في سنة ١٣١٦ عند حدوث مسألة إصلاح الحاكم

## (المنار - ج ١٦م ١٦) الاستعمار الإنجليزي وتفضيله على الفرنسي ٩٠٣

الشرعية انه كان قال للأمير منذ سنين : ان في يد مولانا ( وفي الاصل اقدينا ) ثلاث مصالح لا يد الانكليز اليها أيديهم الآن لأنها دينية ، اذا أصلحتها تحيي بها المسلمين وهي الاوقاف والازهر والمحاكم الشرعية . فهذه الكلمة المسجلة في المنار منذ سنين تدل على ان أهل الرأي من المسلمين كانوا يخافون من أوائل المهد بالاحتلال أن تفضي سيطرته الى الدين بجعل مبادئ العبادة والتعليم الديني والقائمين به وبالوظائف الدينية تحت سيطرة غير المسلمين ، وكذلك ربيع الاوقاف الاسلامية المحبوسة على مصالح المسلمين ، فلا يبقى للمسلمين استقلال ما حتى في أمر دينهم ، فاذا يكون لهم من الاستقلال في أمر دنياهم ؟

ولما جاء هذا الخوف ، ما يملونه من تصرف بعض الاوربيين في مستعمراتهم الاسلامية كتصرف فرنسة في اوقاف الجزائر وتونس وفي جعلها المساجد والتعليم الديني تحت سيطرتها ، وذلك أشد ما ينفذها الى مسلمي تلك البلاد وإلى جميع المستفيدين من مسلمي الارض . ولكن الانكليز أوسع من الفرنسيين صدرا ، وأكبر أناة وروية وصبرا ، وأعلم بداراة شعور الأمم وأدق خبرا ، وأدرى بمسالك التدريج في إحكام النفوذ والسلطة وأصح فكرا . وبهذه المزايا التي نبغوا فيها ، وبما في مصر من الاستعداد الطبيعي للامران في أرضها وأهلها وحكومتها ، وبغفل الأوربيين فيها وما لهم فيها من الامتيازات والاملاك والديون - بهذا كله امكن لهم ( أي للانكليز ) أن يسلكوا في ادارتها والسيطرة على حكومتها مسلكا لطيفا لم تشمر الامة بثقل وطأته ، ولا بأنها فقدت شيئا كان لها قبله . ذلك بأنهم كانوا يتقون كل ماله علاقة بالدين ، ويسملون سائر الاعمال بالأوامر الخديوية المالية وقرار النظار الوطنيين . وبأن الجرائد المعارضة لم تكن تنتقد أحدا من رجال الانكليز الا قليلا ، وانما كانت تبالغ في انتقاد الوزارة المصرية وتلصق كل ما تنكره من الاعمال بها ، وكانت طاقبة هذا ان كل إصلاح حصل في مصر حفظ ونسب الى المحتلين . وكل ما كان ينتقد عليهم أو على الحكومة المصرية يسببهم قد نسب اليه الجمهور ، إما لأنه سلمي ، وإما لأنه ألف ، وإما لأنه عمل عارض ليس له صورة باقية . واما تأثير هذا المسلك في خارج القطر المصري فهو أنه قد جعل للانكليز اسما سميا ، وقدرنا عليا ، وصار مسلمو الشرق والغرب ، يفضلونهم به على جميع الافرنج أو جميع دول الارض .

لاجل هذا عجب كثير من الناس في هذه الأيام من تصدي لورد كيتشنر الى تحويل مصلحة الاوقاف الاسلامية الى نظارة مع علم الناس بأن النظار مجبورون على



## ٩٠٤ مساعدة الدولة للانكليز في مصر. كلام كرومر في الاوقاف (الناشر ج ١٢م ١٦)

ان يكونوا تحت سيطرة المعتمد الانكليزي في مصر كما هو الواقع ، وكما صرح به ناظر خارجية انكلترة رسميا ، وكما يفهم من اقتراح لورد كرومر من قبل (وسياتي له) ولكن اللورد اعد للأمر عدته ، واقنع به حكومته ، وحكومته وثقت من حكومة الآستان بأنها تساعدنا على ما تريد عمله في مصر من هذا الامر وغيره وان كان له علاقة بالدين ، لتعمله بفقوذ الخليفة الذي جربت بريطانيا نفوذ الديني في الهند . وكانت الاسباب في مصر ممهدة بما أضف قانون المطبوعات من حرية الجرائد . وما كان يخشى الا من الازهر ، وقد شاع في البلد ان الازهريين شرعوا في معارضة قوية لكن الحكومة تلاقتها بسرعة وحزم . فقدر اللورد كتشنر على ما تمناه لورد كرومر ولم يتجراً على تفيذه

مدح لورد كرومر في تقاريره مصلحة الاوقاف ولا سيما تقرير سنة ١٩٠٢ ووصف تقدمها وشهد بأنها تعطي جميع المستحقين كل بارة يستحقونها في وقتها ، وانهم لم يكونوا يصلون الى حقوقهم من قبل هذا النظام . وأشار في بعض التقارير الى انتقاد بعض الناس عليها وحاجتها الى اصلاح . وقال في تقريره عن سنة ١٩٠٤ - وهي السنة التي عقد فيها « الاتفاق الانكليزي الفرنسي وصدق عليه غيرهما من الدول - ان دخل الديوان بلغ في هذه السنة ٣٠٣٦٠٠٠ ج م » وفاقته ٢٢٠٤٠٠٠ ج م فالزيادة ٨٣٦٠٠٠ ج م وان مال الاوقاف الاحتياطي بلغ ١٧٥٤٠٠٠ ج م في آخر ديسمبر سنة ١٩٠٤ (قال) وفي سنة ١٨٩٦ كان المعجز في حساب ديوان الاوقاف ٢٧٦٠٠٠ ومن ذلك الوقت انقلب المعجز الى زيادة تعاضم عاما فعاما حتى بلغ مجموع الزيادات في الثماني سنوات الاخيرة لا اقل من ٤٠٩٦٠٠٠ ج م (أي زهاء نصف مليون جنيه مصري) ثم قال في خاتمة الكلام عنه بعد ذكر تنظيم هراري باشا لحساباته مانعه : « ولم يجر في الاوقاف ما يذكر غير ذلك ولا تزال ادارتها قاصرة جدا كما يعترف بذلك أولو الاباب من المسلمين . غير ان هذا الموضوع ليس من المواضيع التي تعرض لها مشيرو الدولة البريطانية كثيراً » اه أي لتعلقه بأمر الدين ثم قال في تقريره عن سنة ١٩٠٥ بعد التصريح بأن ديوان الاوقاف أصحح في السنوات الاخيرة بعض الاصلاح مانعه : « واعتقادي ان الاصلاح الوحيد المرضي هو وضع هذا الديوان تحت ادارة مسئول يكون عضوا في مجلس النظار وتيسر مراقبة أعماله كما ترافب سائر النظارات أما الآن فانه تحت ادارة مدير عمومي مستقل عن مجلس النظار على الغالب » اه وانما قال : على الغالب ، لان حسابات الاوقاف تحت مراقبة نظارة المالية

## ( النار - ج ١٢ م ١٦ ) تأثير قوى الاستانة بجعل الاوقاف نظارة ٩٠٥

فيعلم من هذا ان معنى جعل مصلحة الاوقاف نظارة هو وضعها تحت مراقبة الانكليز أي ان الاموال التي تقام بها شعائر الاسلام في المساجد - ومنها ما هو للحرمين الشريفين - والتي ينفق منها على التعليم الديني تكون تحت مراقبة وساطة المستشار المالي الانكليزي والمعتد السياسي البريطاني مادام هذا هو الشكل الذي تدير به بريطانيا حكومة هذا القطر . ولا يوجد مسلم يرضى بهذا باختياره، فكان من المنتظر أن تقوم قيادة القطر بالمعارضة والاحتجاج على هذا العمل ، ثم تردد صدها جميع البلاد الاسلامية ، ولكن حال دون ذلك ما أشرنا اليه وما ننبئه من الاسباب والتهديدات التي اتخذت والامراع في التنفيذ . وكيف كان ذلك ؟

ان الذي شاع وذاع في البلد هو أن اللورد عرض المشروع على الخديو وقال ان حكومة لوندرة جزمت به ، فعارض الخديو أولا ، ثم اتفقا على استفتاء الآستانة بناء على ان هذا المشروع يتعلق بالدين والسلطان هو الخليفة صاحب السلطة الدينية العليا ، فرفع الامر الى الآستانة فجاء الجواب حالا في أيام العيد بأن تحويل مصلحة الاوقاف الى نظارة جائز لان الامر في الآستانة كذلك . فقطعت قوى الخليفة كل كلام في شكل المشروع كما قطعت جهيزة قول كل خطيب ، الا أن بعض الجرائد كالمؤيد ينسب الفرق بين نظارات الآستانة ونظارات مصر بأن تلك مستقلة تحت سلطة الخليفة ، وشيخ الاسلام هو العضو الاول في مجلس النظار ، وهذه تحت مراقبة دولة أجنبية ، ولكن اللورد تلافى هذا الاعتراض قبل وقوعه بما اعلن وأشيع من خبر اتفائه مع الحكومة على أن لا يكون نظارة الاوقاف الجديدة مستشار انكليزي بل تكون مستقلة في أعمالها ويكون لها مجلس أعلى من المسلمين تقيد به تصرفات الناظر كالمجلس الاول في الجملة الحق أقول ان هذا كان مؤثرا ، وان جواب الآستانة لم يفعل في القلوب والانفواه ، فعنه في الجرائد والاقلام ، فالذين لم يقولوا فيه شيئا بأقلامهم ، قد قالوا بقلوبهم وأنفواهم ، ولكن ايقنوا بأنه لا بد من تنفيذ المشروع ، فصار همهم في جملة مسوؤرا بما يكفل استقلال أوقافهم ، وصرف أموالها في مصالحهم ، وجعل القول الفصل فيها لهم دون الاجانب . فكان جمهور الامة يود تأخير صدور الامر العالي به الى أن تعقد الجمعية التشريعية في أوائل السنة الآتية - وما هي بعيد - لتصدق عليه وتقرره فتطمئن به قلوب الامة . وقد كررت جريدة المؤيد القول في هذا الاقتراح . وكتب سعد باشا زغلول الشهير بمعارفه القانونية والاجتماعية وباستقلال الرأي مقالا في المقطم نقلته سائر الجرائد اقترح فيه ( النار - ج ١٢ م ١٦ ) ( ١١٤ ) ( المجلد السادس عشر )



## ٩٠٦ الرأي الاسلامي العام في مسألة الاوقاف ( المنار - ج ١٢ م ١٦ )

ان يكون رأي الجمعية التشريعية قطعيا نافذا فيما يمرض عليها من ميزانية نظارة الاوقاف وما يوضع له من اللوائح والنظام . وقد ايد اقتراحه بالبيان الذي صادف استحسان جمهور المسلمين - وانما قلت جمهور المسلمين لأنه يوجد في المسلمين كما يوجد في غيرهم من الشعوب من لا يبالي بالمصالح الدينية العامة ، ومن لا يبالي بالمصالح الدنيوية العامة ايضا ، ومن لا يعرف له رأي لانه لامة يتابع كل أحد في مجلسه ، وناهيك بمن يدمنون لاصحاب السلطة والنفوذ في كل شيء

ونشرت نبذة في جريدة المؤيد عزيت الى عالم من كبار العلماء تتضمن اقتراحا آخر ربما كان اصدق معبر عن رأي الجمهور في هذا الامر لأنني سمعت بعض الأذكياء يتحدثون به قبل نشر المؤيد له ويقولون ان هذا هو الذي يوده جميع المسلمين : وهاك نص تلك النبذة :

## ﴿ الرأي الاسلامي العام في مسألة الاوقاف ﴾

لعالم من كبار علماء المسلمين

عرف القراء رأي المؤيد الخاص في هذه المسألة المهمة . وقد كان معنا في هذه الايام مصروفا الى الوقوف على الرأي الاسلامي السائد في جميع الطبقات المفكرة من المسلمين فيها . فقلنا بعد كثرة السؤال واكتشاف الآراء ان جمهور المسلمين لم تظهر لهم فائدة مقولة في هذا التفسير والتحويل في ادارة هذه المصلحة الاسلامية فكان هذا داعية الوسواس وسوء الظن ، وسرى فيهم اعتقاد أن هذا التفسير تهديد لصرف أوقاف المسلمين في بعض الامور العمومية التي يجب الاتفاق عليها من خزينة الحكومة أو من جميع طوائف الامة ، فيشارك المسلمين غيرهم من الطوائف في منفعة أوقافهم التي وقفها سلفهم لمصالحهم وشعائهم الخاصة عبادة لله تعالى وتقربا اليه . ونحن نبرئ الحكومة وكذا المختلون من ارادة ذلك أو الرضاء به . ونقترح على أولي الامر مولانا الحديو ورجال حكومته أن يجعلوا في نص لائحة الاوقاف الجديدة أو الامر المالي الذي يصدر في هذه المسألة ما يزيل وسواس الامة وتطمئن به قلوبها وهو أن لا يصرف شيء من أموال الاوقاف في غير الشرائع الاسلامية والتعليم الاسلامي وسائر المصالح الخاصة بالمسلمين ، حتى يعلم الخاص والعام ان أوقاف المسلمين سالمة لهم كغيرهم من الطوائف التابعة للحكومة المحلية (محفوظ)

ثم صدر الامر المالي بالمشروع وفي مقدمته اشارة الى معنى هذا الاقتراح . وفيه من الضمان ما يراه القراء وهذا نصه :

(المنار-ج ١٢م ١٦) نص الأمر المالي في جمل مصلحة الاوقاف نظارة ٩٠٧

## ﴿ صورة الأمر المالي تحويل مصلحة الاوقاف الى نظارة ﴾

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٨٩٥ بالتصديق على لائحة الاوقاف ومراعاة لرغبتنا في زيادة تحسين السير في جميع المصالح العمومية بمحكومتنا وتمكين رعايانا من الاشتراك في مراقبة مرافق الامة طبقاً للقوانين النظامية ونظراً للازدیاد الذي طرأ على الاعمال القائم بها ديوان عموم الاوقاف واتساع نطاق الامور المؤكولة اليه وتعدد ما فضلاً عما هو منظور لها من النماء ونظراً الى الفائدة التي ترتب حينئذ على جعل هذا الديوان نظارة يتولى شؤونها ناظر بعنوان « ناظر الاوقاف » يدخل في هيئة مجلس النظار ، ويمطى له توكيل منا بالصيغة المقررة من قديم الزمان ، ويدير الاعمال التي من اختصاص ديوان عموم الاوقاف بنفس المسؤولية الملقاة على عاتق سائر انظار في نظاراتهم ، بحيث يبقى لمصلحة الاوقاف استقلالها الذاتي ، وتكون ميزانيتها قائمة بنفسها على حدة ، ويكون على هذا الناظر السهر على حسن سير تلك المصلحة ، واستعمال أموالها في شؤون الامة الاسلامية ، والمحافظة على الاحترام الواجب للشروط والقيود المدونة في الوقيعات طبقاً لاحكام الشرع الشريف ، مع الاهتمام باقامة الشعائر الدينية والاعمال الخيرية المتعلقة بها كما يجب ، والرجوع الى المحكمة الشرعية في جميع الاحوال التي نعت اللائحة الحالية على الرجوع فيها اليها

ولما كان من الضروري دقة البحث في التعديلات والتحسينات التي قد تدعو الحاجة الى ادخالها في نظام مصلحة الاوقاف ، ومن المفيد ان يضم الى الناظر المشار اليه مجلس يماونه في هذه المهمة ويحل محل مجلس الاوقاف الاعلى الحالي بنفس الاختصاصات المخولة له ، بحيث تبلغ نتيجة هذا البحث الى مجلس النظار ، كما ان كل تعديل في النظام الحالي يجب تقديمه الى الجمعية التشريعية للمناقشة فيه ثم عرضه علينا لصدوره في صيغة قانون —

فبعد موافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت

المادة الاولى — تنشأ نظارة الاوقاف يتولى ادارتها ناظر يماونه وكيل نظارة

وتحل محل ديوان عموم الاوقاف

المادة الثانية — يتألف المجلس الاعلى من ناظر الاوقاف بصفة رئيس ومن



## ٩٠٨ نظارة الاوقاف في نظر الشرع الاسلامي (المنار-ج ١٢م ١٦)

شيخ الجامع الأزهر ومفتي الديار المصرية ومن ثلاثة أعضاء آخرين يكون تعيينهم من بناء على طلب مجلس النظار

فإذا حدث مانع لناظر الاوقاف تكون رئاسة المجلس الاعلى لوكل نظارة الاوقاف وإذا حدث مانع لواحد من العالمين المشار اليهما فيقوم مقامه عالم آخر يمينه مجلس النظار وتكون مداورات المجلس صحيحة ان حضره اربعة من الاعضاء على الاقل وعند انقسام الآراء يكون رأي الرئيس مرجحاً

المادة الثالثة - تكون ميزانية الاوقاف نافذة المفعول بمقتضى ارادة خديوية تصدر من بناء على طلب نظارة الاوقاف وتصديق المجلس الاعلى وبعد اخذ رأي الجمعية التشريعية ويقدم للجمعية التشريعية ايضا الحساب الختامي لكل سنة بعد انقضاءها

المادة الرابعة - تلتزم جميع النصوص المخالفة لأمرنا هذا . وفي جميع النصوص الاخرى يكون اسم - ناظر الاوقاف - ونظارة الاوقاف - بدلا من مدير عموم الاوقاف - وديوان عموم الاوقاف

المادة الخامسة - على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا ويسري العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية

صدر بمراسم القبة ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٣١ - نوفمبر سنة ١٩١٣ عباس حلمي

\*\*\*

هذا هو النص الأمر العالي الخديوي بمجمل مصلحة الاوقاف نظارة . وخير ما فيه النص في مقدمته على صرف أموال هذه الاوقاف في مصالح المسلمين ومراعاة الاحكام الشرعية فيها . فان هذا النص يؤمن المسلمين من ضياع شيء من أوقافهم على غير مصالحهم اذا روعي والنزاهة . وبهذا تكون هذه المصلحة خيرا مما كانت عليه من هذا الوجه فان كثيرا من أهل العلم والدين ينتقدون تخصيص خمسة آلاف جنيه من أوقاف المسلمين لمدرسة الجامعة المصرية التي هي مدرسة دينية عامة ، لا تمالئها اسلامية ولا معلوما ولا طلابها من المسلمين وحدهم . وقد صدر الأمر العالي الخديوي بتعيين احمد حشمت باشا ناظر المعارف ناظرا للأوقاف وهو الذي اتفق على الثقة به الأمير والعميد ، وله في الامة ذكر حميد ، وهما بحث شرعي مهم :

نظارة الاوقاف في نظر الشرع الاسلامي

لم نكتب في هذه المسألة شيئا قبل انتهائها اذ ليس من عادتنا الدخول في السياسة او الادارة المصرية العملية وانما نكتب ما نكتب في بعض المسائل لأجل العبرة والتاريخ .

(المنار - ج ١٢م ١٦) ناظر الاوقاف ناظر سياسي ووكيل شرعي ٩٠٩

وقد كان سألنا بعض كبراء الانكليز هل تحويل مديرية الاوقاف الى نظارة جائز في الدين الاسلامي أم لا ؟ فكان مما قلناه في الجواب : اذا كان المراد من هذا التحويل تسمية المتولي لامور الاوقاف والمتصرف فيها « ناظرا » فهذه التسمية هي الموافقة لاصطلاح الشرع ، اذ الذي يعرف في كتب الفقه لفظ « ناظر الوقف » « وناظر الاوقاف » وأما لفظ « مدير الوقف » فلا يذكر فيها ، واذا كان المراد من هذا التحويل تغيير نظام ادارة الاوقاف وجعل الناظر المتولي لها تحت سيطرة اجنبية كما هو شأن نظام الحكومة المصرية غير مستقل بماله فيكون له حكم آخر ... وذكرا له ذلك الحكم بالاجمال وان التفصيل فيه يتوقف على معرفة ذلك التغير ما هو

تعيين ناظر الاوقاف وعزلهم من حقوق قضاء الشرع . وكان ناظر الاوقاف العمومية التي يديرها الديوان قبل هذا التحويل هو الخديو عباس حلمي باشا ، وكان مدير الاوقاف وكيلا شرعيا عنه . والمفهوم من نص الامر العالي ان الامر في هذا بقي كما كان ، وان الناظر الجديد ناظر سياسي يكون وكيلا للناظر الشرعي ، فهو كما جملة ناظرا سياسيا بجملة وكيلا شرعيا عنه ، فجميع تصرفاته الشرعية تكون له بصفة الوكالة عن الناظر الشرعي ، والذي له بالاصالة وصفة النظارة هو ما عدا ذلك كالمشاركة في اعمال مجلس النظار ومن هنا يظهر الفرق بين الناظر في الاستانة والناظر في مصر عند الفقهاء ، فالذي يولي النظار هناك هو صاحب السلطة الشرعية العليا هناك وهنا ، وهو الذي يولي شيخ الاسلام وقاضي مصر ويأذن لشيخ الاسلام بتولية قضاء الشرع وعزلهم ، وهو الذي يولي خديو مصر نفسه فليس له من السلطة الشرعية الا ما اعطاه في فرمان توليته وبقي من مباحث هذه المسألة أن الحكومة جعلت شيخ الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية عضوين في المجلس الاعلى لهذه النظارة ليطمئن المسلمون على كون اوقافهم لا يتصرف فيها الا على وفق شرعهم وحسب مصالحهم ، وكون معاهد التعليم الديني تبقى مضمونة التقدم والارتقاء : ورضاء المعتمد الانكليزي بهذا مع عدم تعيين مستشار انكليزي لهذه النظارة مما يقصد به اقناع المسلمين بأن الانكليز لا يريدون من هذه النظارة شيئا ينافي بمصلحة المسلمين المحضة .

وقد يقال هنا لم لم يجعل نصف أعضاء هذا المجلس من علماء الشرع ونصفه من علماء الادارة والنظام مع كون الترجيح في هذه الحالة بين التصفين يكون للناظر الذي هو من القسم الثاني وان لم يحضر من اعضائه الا واحد فقط ؟ واذا فرضنا الآن ان الشيخين ارتأيا في المجلس رأيا أو اقترحا اقتراحا مبنيا على جعل بعض الأعمال



## ٩١٠ اصلاح حشمت باشا في نظارة المعارف (المنار - ج ١٢ م ١٦)

مطابقا لحكم الشرع أو لمصلحة المعاهد الدينية وخالفهما فيه سائر الأعضاء وهم الأكثر فكيف يتحقق ما ذكرناه من حكمة تعيينهما وهما لا يرجح لهما رأي في المجلس الا اذا وافقهما الناظر وسائر الاعضاء ، وهؤلاء اذا خالفوا الشيخين فقد رأيتهم حتما ؟ لا أجد لهذا السؤال جوابا يؤيد الحكومة الا أن وجود الشيخين يضمن ما ذكر من موافقة الشرع والمصالح الاسلامية ببيانها للمجلس ما عساه يخفى على سائر الاعضاء من الاحكام وحاجات المعاهد الدينية ، ولا يخفى حينئذ أن مخالفتهما سائر الاعضاء وكلامهم من المسلمين الذين يجتهد الحكومة في جعلهم من أهل الاستقامة واستقلال الرأي . والحق ان استقامة أعضاء المجلس الاعلى لهذه النظارة واستقلالهم وكفاءة الناظر هي التي عليها المدار في الاصلاح المطلوب ، فنسأل الله تعالى لهم التوفيق

## ﴿ الاصلاح في نظارة المعارف ﴾

( في عهد أحمد حشمت باشا )

از المصريين الذين تعلموا في المدارس المصرية من أميرية وأهلية وأجنبية يعدون في هذا القطر بمئات الالوف ، وفيهم ألوف كثيرة يحملون شهادات التعليم اثنائي والتعليم العالي . ولكن الذين ينفعون البلاد بعلومهم قليلون جدا ، وأكثرهم كل على الامة ينفقون كثيرا ولا يرجحون الا قليلا . ويندر أن يوجد فيهم من يقدر على الاستقلال بعمل يحصل به قوة ، فجمهور الفلاحين الاميين خير منهم وأنفع للبلاد لان مدار حياتها على عملهم ، وأكثر ما يستخرجونه من خيرات الارض ينفقه المتعلمون في شهواتهم وزينتهم ولهوهم فيحصلون للاجانب الحظ الاوفر من هذه الاموال ، ثم ان حظ أكثر هؤلاء المتعلمين من الحياة المنوبة ليس أشرف ولا أرقى من حظهم من الحياة المادية بل ربما كان دونه . ومن بحث عن أسباب ذلك يثر في أول الطريق بالسبب الاول له وهو التقصير من التعليم ، ذلك ان أكثر المتعلمين يقصدون من التعلم شهادة يكون لهم بها رزق مضمون من الحكومة . فهم لا يقصدون تهذيب أنفسهم وتكميلها بالفعل ولا الاستعانة على الاعمال الاستقلالية التي ترقى الامة . فاذا جاوز هذا السبب يلقاه وراءه السبب الثاني ، وهو كون التعليم نظريا لا عمليا في الغالب . فمن تدبر هذين السببين يعرف قيمة ماشرع فيه حشمت باشا من الاصلاح العظيم بفتح أبواب التعليم العملي لعلوم اللسان وعلوم الحياة ، إذ أنشأ مدارس جديدة للزراعة والصناعة والتجارة وما يتعلق بها من علوم الاقتصاد والقوانين وقنون مسك الدفاتر والحاسبة وأعمال المصارف ( البنوك )

## (المنار - ج ١٢ م ١٦) شكل كتب التعليم في نظارة المعارف ٩١١

والشركات والسمسرة ، وعني بإصلاح مدرسة الزراعة ومدرسة الهندسة ومدروسة الصنائع التي كانت من قبل

وأهم بمدارس البنات كما أهتم بمدارس البنين فحول التعليم فيها من الطريقة النظرية والمحفوظات اللسانية الى الطريقة العملية ، بتعليم كل ما تحتاج اليه ربات البيوت في إدارة بيوتهن ، وأنشأ مدرسة جديدة داخلية سميت مدرسة التدبير المنزلي يتعلم البنات فيها الدين والادب وحفظ الصحة والحساب وجميع أعمال البيوت من طبخ وغسل وكي ثياب وخياطة وتطريز وترقيع .

وحول التعليم عن اللغة الانكليزية الى اللغة العربية في التعليم الاول والثاني وبعض التعليم العالي ، وأنشأ لجنة لاجل ترجمة الكتب بالعربية . وفتح ابواب الامل لمن يترجم الكتب التي تحتاج اليها المدارس بشراء النسخ الكثيرة منها . وشرع في طبع عدة كتب نفيسة من آثار علمائنا على نفقة دار الكتب الخديوية . وآخر ما عني به جعل تعليم اللغة العربية عمليا أيضاً لتكون اللغة ملكة في اللسان والقلم . وكان آخر ما أصدره من المنشورات في ذلك وهو :

## ﴿ المنشور الاول ﴾

وضع علماء العصور السابقة الشكل في اللغة العربية ليدل على هيئة النطق بالحروف الهجائية في صيغ الكلمات ، فهو من الاجزاء الضرورية في الكتابة العربية ، والحفاظة عليه من اقوى الاسباب في صحة اللغة ، ومن أعظم وسائل التسهيل على القارئ وتركه يؤدي في كثير من الاحيان الى الخطأ أو الالتباس في نطق الالفاظ ، والى صعوبة القراءة . فمن الواجب استعماله في الكتب على العموم ، وفي كتب التعليم على الخصوص ، وفي كتب تعليم اللغة العربية على الاخص ولكن كتب تعليم تلك اللغة المستعملة بالمدارس كثير منها خال من الشكل بلغة والقليل منها مشكول شكلا غير واف بالحاجة

وبما ان الشكل من الاهمية بالمكانة العظمى ، وعليه المدار في انتشار صحيح اللغة بين الجمهور على العموم ، والمعلمين على الخصوص ، رأيت النظارة أن تلفت المؤلفين الى التدقيق في رعاية هذا الامر الاساسي فيما يؤلفونه من كتب التعليم ، ولا سيما فيما يختص منها بالمشاكل والمدارس وسائر معاهد التعليم التي تحت اشرافها وتمن النظارة انها من الآن فصاعدا لا تقبل من كتب تعليم اللغة العربية للمكاتب



## ٩١٢ كيفية تعليم المطالعة في المدارس الاميرية (المنار-ج ١٢م ١٦)

الاولية ، والمدارس الابتدائية والثانوية ، الا ما كان مشكولا شكلا تاما . سواء كان مقدماً اليها لتقرره من جديد أم مطلوباً إعادة طبعة مما سبق لها تقريره كما انها تفضل من الكتب المذكورة الخاصة بالمدارس العالية ما كان بالشكل التام

### ﴿ المنشور الثاني ﴾

ملخصه أن كل ما يقدم الى النظارة من المؤلفات التاريخية والجغرافية او يطلب منها إعادة طبعه يجب ان تضبط فيه الاعلام بالشكل التام ، وكذا كل كلمة يمكن ان يقع فيها الالتباس .

### ﴿ المنشور الثالث ﴾

طريقة تحفيظ القطع المنتخبة باقراء القطع قبل تفسير ما فيها من المفردات اللغوية والاساليب الغريبة ، قلما تأتي بالفائدة المقصودة من استظهار المختارات الشعرية والنثرية « وهي التفضل من متن اللغة والتوسع في أساليب تراكيبها »

لذلك رأينا أن نلفت حضرات المعلمين الى ما يأتي

(١) أن يعد المعلم قبل الشروع في التحفيظ - ما يحتوي عليه القطعة من المفردات اللغوية ويكتبها مسلسلة بعضها تحت بعض على شكل عمودي ويكتب امام كل كلمة اللفظ الذي يفسرها

(٢) أن تكون كتابة الاسماء المطلوب تفسيرها على صيغة المفرد، واذا مست الحاجة تقرر بمثنياتها وجموعها . وأن تكون كتابة الافعال ايضا على صيغة الماضي ، واذا دعت الحال تصحب بالمضارع والامر ، وأن يضبط بالشكل ما يلزم من احرف الكلمة لصحة النطق بها

(٣) أن يكلف التلاميذ تفهم الكلمات وتفسيرها . واستظهار جميع ذلك .

ويختبرهم فيه بالسؤال والمذاكرة

(٤) بعد التحقق من استنباط التلاميذ الكلمات وتفسيرها ، يقرأ معهم القطعة ويفهمواياهم معانيها المرادة والاساليب الغريبة التي يظن غموضها دلي افهامهم، ليكون ذلك بمثابة تطبيق لاستعمال المفردات اللغوية في تراكيب القطعة ثم يكلفهم حفظ تلك القطعة

ويحسن اتباع هذه الطريقة في المطالعة المقصود بها فهم المعنى

ذلك اجدر لاستقرار الالة في قوسهم، وحضور مفرداتها وأساليب تراكيبها في ذهنهم ، فيجدون بعد ذلك ما يريدونه من مبانيها ومعانيها طوع مرادهم ، وعلى طرف ألسنتهم وأسنة أقلامهم .  
( للموضوع بقية )

## تاريخ الجهمية والمعتزلة\*

(٨) أول من تكلم في القدر

اشتهر أن أول من أحدث القول بالقدر (معبد الجهمي) قال الذهبي في الميزان: هو تآبي صدوق لكنه سن سنة سيئة ، فكان أول من تكلم في القدر . قتله الحجاج صبراً لخروجه مع ابن الأشعث اه وكان أولاً يجلس إلى الحسن البصري ثم سلك أهل البصرة بعده مسلكه لما رأوا عمرو بن عبيد ينتحله

ويروى أن من أول تكلم في القدر (غيلان بن أبي غيلان الدمشقي) ويقال أنه اخذ عن معبد ، ولا منافاة فالاولية نسبية ، بمعنى أن كلا منهما سبق وتقدم على كل من خاض في القدر بعدها

وغيلان هذا كان مولى عثمان بن عفان ، وكانت داره بدمشق في ربض باب الفراءيس شرقي دمشق . وحكي ابن عساكر أن عمر بن عبد العزيز كان لام غيلان على رأيه ، فكف عن ذلك حتى مات عمر ، فلما مات سال غيلان في القدر سيل الماء ، وكان يفتي الناس لما حجج مع هشام سنة (١٠٦) . قال الاوزاعي : قدم علينا غيلان القدري في خلافة هشام ابن عبد الملك ، فتكلم غيلان وكان رجلاً منوهاً ، ثم أكثر الناس الواقعة فيه والسعاية بسبب رأيه في القدر ، واحتفظوا هشام بن عبد الملك عليه ، فأمر بقطع يديه ورجليه وقتله وصلبه

(\*) تابع لما نشر في ج ١١ م ١٦ ص ٨٣٩

(المجلد السادس عشر)

١١٥

(المنار ج ١٢)



## ٩١٤ رواة الصحيحين من الجهمية والمعتزلة (المنار - ج ١٢ م ٦)

(٩) رجال الجهمية والمعتزلة (القدونية) ممن روى لهما الشيخان

البخاري ومسلم في صحيحهما

من المقرر في الاصول ان ائمة الرواية والأثر لم يتجافوا الرواية عن المبدعين ، فقد تحملوا عن الشيعة والمرجئة والقدونية والخوارج وغيرهم . ومع تصلب الشيخين في الرواة وتحرّيهما ، لم يريا مانعا من الرواية عن أعلام من رمي ببدعة ، اتجاعا للعلم واستقاء للحكمة من مناهلها . وقد سبر الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح أسماء من رمي بذلك ممن خرج له البخاري . وسرد الحافظ السيوطي في (تدريب الراوي شرح تقريب النواوي) منهم من خرج له الشيخان او احدهما . واما من رمي بذلك ممن روى لهم غير الشيخين فقد تكفلت به كتب الرجال . ومن اشهرها الآن ( نقد الرجال ) للحافظ الذهبي

ولما كان بحثنا في الجهمية والمعتزلة رأيت مما يثمة ايراد من سمي من رجالهما في الصحيحين ليعلم بذلك تسامح المحدثين في الاخذ بمن رمي ببدعة — اذا كان ثقة صدوقا — وفي تلقي السنة منه طرحا للتعصب ، واعترافا بقدر ذوي الفضل

(١) (بشر بن السري) قال السيوطي : رمي برأي جهم — وهو تقي صفات الله تعالى والقول بخلق القرآن — وقال الذهبي : حديثه في الكتب الستة ، روى عنه الامام أحمد ، وقال كان متقنا للحديث عجبا . وقد زعم الذهبي انه رجع عن التجهم ، لكن يطله تعصب الحميدي عليه ، وقوله : جهمي لا يحل ان يكتب عنه ، فمع كونه جهميا روى عنه الائمة المشاهير ، ولم يحفلوا بقول الحميدي ولا غيره فيه

(المنار-ج ١٢م ١٦) للجهتدين من الجهمية والمعتزلة ما انبرهم ٩١٥

(٢) ثور بن زيد المدني (٣) ثور بن يزيد الحمصي (٤) حسان بن عطية  
المحاريبي (٥) الحسن بن ذكوان (٦) داود بن الحصين (٧) ذكريا بن اسحق (٨)  
سالم بن عجلان (٩) سلام بن عجلان (١٠) سلام بن مسكين (١١) سيف بن  
سليمان المكي (١٢) شبل بن عباد (١٣) شريك بن ابي نمر (١٤) صالح بن  
كيسان (١٥) عبد الله بن عمرو (١٦) عبد الله بن ابي ليلى (١٧) عبد الله بن  
ابي نجيح (١٨) عبد الاعلى بن عبد الاعلى (١٩) عبد الرحمن بن اسحق المدني  
(٢٠) عبد الوارث بن سعيد الثوري (٢١) عطاء بن ابي ميمونة (٢٢) العلاء  
ابن الحارث (٢٣) عمرو بن ابي زائدة (٢٤) عمران بن مسلم القصير (٢٥)  
عمير بن هاني (٢٦) عوف الاعرابي (٢٧) كهس بن المنهال (٢٨) محمد  
ابن سواء البصري (٢٩) هرون بن موسى الاعور النحوي (٣٠) هشام  
الدستوائي (٣١) وهب بن منبه (٣٢) يحيى بن حمزة الحضرمي  
قال السيوطي : هؤلاء رموا بالقدر، وكلهم ممن روى له الشيخان  
أو أحدهما إله وقال ابن تيمية : في هؤلاء — يعني القدرية — خلق كثير  
من العلماء والعباد، كتب عنهم واخرج البخاري ومسلم لجامعة منهم .  
وقال الامام احمد: لو تركنا الراية عن القدرية لتركنا اكثر اهل البصرة،  
قال ابن تيمية : وهذا لأنت مسألة خلق افعال العباد وارادة الكائنات  
مسألة مشكلة إله

\* \*

(١٠) يان ان الجهمية والمعتزلة لهم ما للجهتدين

كما ان اسم الاجتهاد يتناول في عرفهم فروع الفقه، فكذلك مسائل  
الكلام لعموم مفهومه لغة واصطلاحاً ووجوداً، فان الفرق التي تنوع



## ٩١٦ الحق في الاصول واحد لا يتعدد (الناشر: ج ١٢ م ١٦م)

اجتهادها في مسائل الكلام، ربما تربو على مجتهدى الفروع، وكيف لا تكون من المجدين وهي تستدل وتحكم، وتبرهن وتقضي، وتجادل خصوصها بما أخذها، وترى ان ما تستدل عليه هو الحق الذي لا يعقد على سواه، ولا يدان الحق تعالى بغيره؟

وجليّ ان ما يبعث على بذل الجهد في الفروع، هو نظير ما يبعث عليه في الاصول أو اعظم، فان مسألة الرؤية وخلق الاعمال وخلق القرآن واردة الكائنات، لما تشابهت الآيات والاخبار فيها، ذهب كل فريق الى ما رآه اوفق لكلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام، وألقى بعظمة الله سبحانه وثبات دينه، فكانوا لذلك مجتهدين، وفي اجتهادهم مأجورين، وان كانوا في القرب من الحق متفاوتين

نعم لا يمكن ان يقال في مسائل الاصول ان كل مجتهد فيها مصيب، وان الحق فيها متعدد، كما قاله الاكثرون في غيرها من مسائل الفروع المجتهد فيها، وذلك لان مسائل الاصول امور ذاتية لا تختلف بالاضافة، ولا تختمل اجتهادين يمكن ان يكون الامر على هذا أو ذاك، بل لابد من كونه على احدهما البتة، والامور الذاتية لا تتبع الاعتقاد، بل الاعتقاد تتبعها، فلذلك كان المصيب فيها واحدا، والحق منها واحداً، والمخطئ معذوراً غير آثم، لأنه بذل وسعه، واستنفذ طاقته، وما يراه غيره نهياً يراه هو غير نص، فالحقيقة عند احدهما مجاز عند الآخر، وبالعكس.

وقد ذهب الغزالي الى ان الآثم غير محطوط عن المخالفين في مسائل الاصول. وحجته اتفاق سلف الأمة على ذم المبتدعة ومهاجرة ثمهم، وقطع الصعبة معهم، وتشديد الانكار عليهم، مع ترك التشديد على

(المنار - ج ١٢ م ١٦) الرواية عن المبدعين غير الدعاة إلى بدعتهم ٩١٧

المختلفين في مسائل الفرائض وفروع الفقه : هذا ما احتج به الغزالي .  
وعجيب من مثله ان يعد هذا دليلا على تأييدهم ! واي مناسبة بين الدعوى  
والدليل ؟ على ان دعوى الاتفاق على ذم المبتدعة ومهاجرة مودعة بتلقي  
ائمة الحديث عن كثير منهم ، وحمل السنن النبوية عنهم ، وجعلهم في الآثار  
حجة بينهم وبين ربهم ، وقد سبق لنا عدة ممن روى لهم الشيخان من  
الجهمية والمعتزلة والقدرية . وبقي ممن روى لهم من الاباضية والمرجئة  
والشيعة عدد عديد كما تراه في مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر  
والتدريب شرح التقريب للسيوطي وميزان الاعتدال للذهبي . وقد منا  
ما قاله الامام أحمد رحمه الله ورضي عنه : لو تركنا الرواية عن القدرية  
لتركنا أكثر أهل البصرة : ( قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ) وفي  
هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم واخرج البخاري ومسلم  
لجماعة منهم ( ثم قال ) لكن من كان داعية لم يخرجوا له ولهذا لم يخرج  
اصحاب الصحيح لمن كان داعية له

وقد اشتهر هذا ( اعني أن من كان داعية الى بدعته لم يخرجوا له )  
مع ان العراقي اعترض ذلك بان الشيخين احتجا بالدعاة ، فاحتج البخاري  
بممران بن حطان الخارجي ، واحتج بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحناني ،  
وكان داعية الى الارزاء ، فاني يستقيم مع ذلك دعوى هجران الساف  
لهم ، وقطع الصعبة معهم ، وهم قد حملوا عنهم من السنة ما لم يوجد عند  
غيرهم ، واصبح مرويتهم حجة دامنة ابد الآباد ؟ . نعم كان بعض الساف  
سلف بعض متقدمي الجهمية والقدرية بالسنة حداد ، ورؤسهم بما هم براء  
منه ، وكان ذلك ايام ضعفهم وقتلهم ، اما وقد انتشر مذهبهم بعد ، ودانت



## ٩١٨ عذر الفرق الإسلامية وكتاب حجج القرآن (الناشر: ج ١٢ م ١٦)

الدولة لهم ، ودخل فيه قوم من العلماء والمباد ، فلم يسمع من عاصريهم من أئمة الحديث الا التحمل عنهم وانصافهم ، كما رأيت في عبارة الامام احمد المتقدمة فتبين مما ذكرناه ان ماعول عليه الغزالي في المستصفي لا يصح دليلا ولا شبهة مع ما عرفت من تخريج الشيخين عنهم ، بله غيرهما ، ممن نزل شرطه في تخريجه عن شرطهما ، كاصحاب السنن والمسانيد والمعاجم ، فان هذه الكتب ملأى بالمبدعين من الفرق كلها ، كما يعرفه من سبر طبقات الرجال ، ورأى رموز من خرج لهم من الرواة المشاهير

وبالجملة فكون هذه الفرق مجتهدة لها مالم يجتهدوا ، امر لا يرتاب فيه منصف ، والمجتهد معذور بل مأجور وان اخطأ ، واذا انتهى الائم عن المجتهد فاني يصح نبزه باللقاب السوءى والحفيظة عليه ؟ وهل فرق الائمة وجعلها شيئا واذهب ريجها الا هذا التنازع والإزراء المغيب ، مع ما يجمع الكل من اخوة الاسلام ؟

ولقد انصف العلامة المقبل في قوله في بحث الكلام مع المعتزلة من كتابه العلم الشاغل ما مثاله : اني لست بمعتزلي ولا اشعري ، ولا أرضى بغير الاتساب الى الاسلام ، وصاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام ، واعد الجليم اخوانا ، واحسبهم على الحق اعوانا . انتهى

ومن طالع كتاب ( حجج القرآن ) للامام احمد الرازي الحنفي رحمه الله ، ورأى تمسك كل فرقة من فرق الاسلام بآيات واخبار ذهب بها اجتهادها الى انها نصوص أو ظواهر فيما تذهب اليه ، عذرهما ورحمهما ، وعلم انها لم تكن جزافا ، وانما وزنت الامر بمقياس ما ادى اليه النظر ، وتوخت الحق جهدها . نعم ليس كل من يتوخى الحق يصيبه ،

## (المنار-ج ١٢م ١٦) عذر الفرق الإسلامية وكتاب حجج القرآن ٩١٩

إلا انه ليس على باذل جهده ملام ، والسلام  
وقد حكي السبكي في طبقاته عن ابيه انه وقف لبعض المعتزلة على  
كتاب سماه (طبقات المعتزلة) افتتح بذكر عبد الله بن مسعود رضي الله  
عنه ظنا منه انه منهم على عقيدتهم (قال السبكي) وهذا نهاية في التعصب،  
فانما ينسب الى المرء من مشى على منواله إله وجليّ ان الذي اوصلهم الى  
عد الصحابة منهم ، هو الشغف بمذهبهم ، والاعتقاد بأنه الحق والصواب ،  
ولا غر فان الولع بمذهب يحاول ان يرد الكتاب والسنة وخيار الناس  
اليه ، بيد ان من هؤلاء مجتهدين ، ومنهم مقلدون ، وبينهما بون عظيم ،  
فان المجتهدين يؤثرون مذهبهم لما يرشدهم الدليل اليه ، فهم يستدلون ثم  
يعتقدون ، واما المقلدون فهم يؤثرون مذهبهم حبا او عصبية ، فيعتقدون  
ثم يستدلون لما يعتقدون ، فان رأوا خلافا عرضوا عنه : « فما أضيع البرهان  
عند المقلد »

قال الامام أحمد بن المختار الرازي في مقدمة كتابه ( حجج القرآن )  
لما استخرج منه حجج كل طائفة ما مثاله : وما من فرقة الا ولها حجة  
من الكتاب ، وما من طائفة الا وفيها علماء ، نحارير فضلاء ، لهم في  
عقائدهم مصنفات ، وفي قواعدهم مؤلفات ، وكل منهم يؤول دليل  
صاحبه على حسب عقيدته ووفق مذهبه ، وما منهم من أحد الا ويعتقد  
انه هو الحق السعيد ، وان مخالفه لقي ضلال بعيد « كل حزب بما لديهم  
فرحون » ( قال ) وليس قصدنا بيان مقولات المتكلمين ، من المتأخرين  
والمقدمين ، ولكن القصد ان نذكر جميع حجج القرآن بطريق الاستيعاب ،  
ثم نذكر حجج الحديث ، لكل قوم من القديم والحديث ، لكيلا يعجل



## ٩٢٠ شبهة الاثرية والجهمية في الاضطهاد أيام دولتهما (المنار - ج ١٢ م ١٦)

طاعن بطنه في فرقة ، ولا يغلو قادح بقدره في طائفة  
وكتابه هذا يدعي جدا ، رتبته على ثلاثين بابا ، في كل باب فصول حجة ،  
وقال رحمه الله في خاتمته ماصورته : هذا آخر ما اوردنا من حجج القرآن ،  
لجميع اهل الملل والاديان ، وهي (بمجموعها حجة) على اصحاب الظواهر الذين  
يأبون التأويل ، وينسبون مخالفهم الى التعطيل (وحجة ايضا) على المتعصين  
الذين يقابلون مخالفهم بالتكفير والتضليل ، والتخطئة والتجهيل ، (وحجة  
ايضا) على من ينكر النظر في كتب الاصول ، أو يقول فيها بالمنتقول دون  
المقول (وحجة ايضا) على من يكفر أهل القبلة ، أو يمر طائفة بالقلّة ،  
أو يخرجهم بدعة عن الملة (وحجة ايضا) على من يجزم على مجتهد واحد  
بالاصابة ، أو يسجل في تضليل فرقة وعصابة (وحجة ايضا) على العلماء  
القاصرين أيضا في العريّة ، الغالين في الجدل والعصية إله



### (١١) شبهة الاثرية في اضطهاد الجهمية ، والجهمية في اضطهاد الاثرية

لما دالت لكل منهم الدولة ، وفيه اعتذار بقلم الجاحظ

قدّمنا ان شيوخ الرواية ، وأعلام الأثر ، كانوا يفرون الاصرار  
بمخالفهم ، لما يذيمونه من تكفيرهم وزندقتههم ، وتم لهم الامر في مثل  
غيلان والجعد ومحمد بن سعيد المصلوب وامثالهم ، — كما حكيناها قبل .  
قال الامام ابن تيمية في بعض فتاويه : ان السلف الذين كفروا الجهمية ،  
قالوا يستأبون فان تابوا والا قتلوا (قال ابن تيمية) لكن من كان مؤمنا  
بالله ورسوله مطلقا ، ولم يبلغه من العلم ما يبين له الصواب ، فانه لا يحكم  
بكفره ، حتى تقوم عليه الحجة التي من خالفها كفر ، اذ كثير من الناس

(المنار-ج ١٢م ١٦) شبه الاثرية والجهمية في الاضطهاد أيام دولتهما ٩٢١

يخطيء فيما يتأوله من القرآن ، ويجهل كثيراً مما يرد من معاني الكتاب والسنة ، والخطأ والنسيان مرفوع عن هذه الأمة ، والكفر لا يكون إلا بعد البيان (قال) والأئمة الذين أمروا بقتل مثل هؤلاء الذين ينكرون رؤية الله في الآخرة ، ويقولون: القرآن مخلوق ونحو ذلك ، قيل أنهم أمروا بقتلهم لكفرهم ، وقيل لأنهم إذا دعوا الناس إلى بدعتهم أضلوا الناس ، فقتلوا لأجل الفساد في الأرض ، وحفظ الدين للناس إن يضلوا به هذا ما حكاه الإمام ابن تيمية في شبهة من أمر بقتلهم ، وقد حكى الشبهتين بصيغة التمریض ، ليشير إلى أن ما زعموه دليلاً ليس بدليل ولا شبهة ، فإن سفك دم المصوم إنما يكون بأمر قاطع ، قد نص عليه نصاً لا احتمال فيه ولا اشتباه إذ مثله يكون من المحكمات الواضحات ، والأحكام الجليات ، لا مما تتجاذبه الآراء ، وتترادف الأقوال ، لأنه لا أعظم بعد الشرك من سفك دم المصوم ، وكل من أتى بالشهادتين فقد عصم دمه إلا بحقه المنصوص عليه ، والأحاديث في ذلك كثيرة شبيهة لا حاجة إلى إيرادها ، وكلها متفقة على أن كل من أظهر الإسلام فقد عصم دمه وماله ، وإن كان يحتج بجحوداً أو تمطيلاً كالمنافقين ، لأن لنا الظاهر ، والله يتولى السرائر

إذا كان هذا الحكم في العصمة يعم المنافقين ، فكيف لا يتناول من لا يشك في إيمانه ، ويبدل وسعه لحفظ العقيدة ؟ فأنى يستحل دمه لمجرد أنه تأول باباً من أبواب العلم ، خالف فيه رأي غيره ، مع أنه لم يجهد من الدين شيئاً ؟



٩٢٢ خطأ الذين كفروا الفرق المخالفة لهم من أهل القبلة (المنار-ج ١٢ ص ١٦٢)

ومن هذا كل ما ذكره في قتل الزنديق ، فانه لا حجة فيه قاطعة ، ولا بينة ناصعة ، كما أوضحته في تعليقي على (الروضة الندية) للسيد صديق حسن خان ، والمدقق يرى انه لا يمكن ان يؤتى في مسألة قتل الزنديق بـرهان من كتاب الله ولا من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم لا من نصٍ محكم ولا من ظاهرٍ ولا من آحاد لا صحيح ولا حسن ، لان الزنديق ان اظهر الاسلام واسر الإلحاد فحكمه كالمنافق ، وبالإجماع هو معصوم الدم . وان جهر بالكفر فلا يحكم عليه بالردة الا بعد ان تزاح كل علة ، ولا يبقى لمرتاب شبهة ، وهناك تجري عليه احكام المرتدين

وقد تقرر اجماعا ان الحدود تدرأ بالشبهات ، فمن عكس القضية ان يجلب الحدود بالشبهات ، والبحث يدرية حق الدراية من تطلب لكل فرع دليله من الكتاب او السنة ، ولم يعول الا عليهما

وبالجملة فدعوى كفر مثل هذه الفرق مردودة بما ذكرنا . وقد نقل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ، في كتابه « موافقة صريح العقول لصحيح المنقول » ان الكفر يكون بتكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم فيما جاء به ، او الامتناع عن متابعتة ، كما سنأثره عنه بعد مفصلا في بحث « حظر الائمة المحققين ، من رمي فرق المسلمين بالتكفير » فسقط دعوى هدر دمهم بالتكفير

واما دعوى استغلال دمهم بأنهم من السعاة في الفساد في الارض ، فردودة بان الآية لا تم مثلهم قط وان جرينا على ان العبرة بعموم اللفظ ، لأن العموم في الآية انما هو فيما شابه الحالة التي نزلت فيها أعني فيمن كان محاربا لله ورسوله محادًا لهما ، متظاهراً بالكفر بالدين ، ساعياً بفساد

## (الناشر-ج ١٢ م ١٦) اعتذار الجهمية عن اضطهاد الاثرية ٩٢٣

السبالة بالقتل والنهب واخلال الأمن ، فالعموم هو في كل من اتصف بذلك ، في أي زمان ومكان ، فمن أين يشمل عموم الآية من كان مؤمنا قاتنا محافظا على شعائر دينه ، متأولا في ابواب من العلم ما تتسع له اللغة ، ولا ياباه اللسان ، وهو لم يُرَد من لفظ الآية لا منظوقا ولا مفهوما ، ولم تنزل في مثله . وفي الحقيقة هذا جلي لا يحتاج الى ان ينبه على مثله ، لان هذه الفرق المتأولة مؤمنة موحدة مطيعة لله ورسوله ، ليست محاربة لله ورسوله ، ولا محادة لهما ، ولا سائية في الارض بالفساد قتلا ونهبا ، فمن المحال ان يدعى شمول الآية لها ، وهل ييم المؤمنون منازل في الكافرين ؟ والقائل بذلك من السلف مخطئ في اجتهاده ، أو أنه لم يبذل الوسع فيه ، ولذلك خالف فيه الائمة المحققون واجمعوا على عدم تكفيرهم كما سيأتي مأثورا

وكان الذي سبب لهم ما سبب من الاضطهاد ، هو ضعفهم في اول الامر وقتلهم ، ولذلك لما كثروا وقوي حزبهم ، وتمذهب لهم في عهدهم من كل ورع وتقي ، من هو قدوة وعدل رضي ، لم ير مخالفهم ببدأ من تحمل الحديث والعلم عنهم ، حرصا على الحكمة ان تضعي بموت اهلها ، كما قدمنا عن الامام احمد ، في اعتذاره عن الرواية عن القدرية ، مع انهم فرقة من الجهمية - هذا ما كان من امر الاثرية ، في اضطهاد الجهمية - واما الجهمية (المعتزلة) فقد اعتذروا عن اضطهاد خصومهم - الاثرية - لما دالت لهم الدولة ، بما قدمناه من نص كتاب المأمون في المحنة المشهورة ، وبما اوضح بمضه ايضا خطيبهم (الجاحظ) فقد قال (١) :

(١) قلا عما طبع له في حاشية الكمال للمبرد ج ٢ ص (١٣١) فابعدا



## ٩٢٤ كتاب الجاحظ في الاعتذار عن المحنة بخلق القرآن (الناشر: ج ١٢ م ١٦)

وبعد فتحن لم نكفر الا من اوسعناه حجة، ولم نمتحن الا اهل التهمة، وليس كشف المتهم من التجسس، ولا امتحان الظنين من هتك الاستار، ولو كان كل كشف هتكا، وكل امتحان تجسسا، لكان القاضي اهتك الناس لستر، واشد الناس كشفا لمورة، (قال) والذين خالفوا في المراءى انما ارادوا نقي التشبيه ففطوا، والذين انكروا أمر الميزان انما كرهوا ان تكون الاعمال اجساما واجراما غلاظا، فان كانوا قد اصابوا فلا سبيل عليهم، وان كانوا قد اخطأوا فان خطأهم لا يتجاوز بهم الى الكفر، وقولهم وخلافهم بعد ظهور الحجة تشبيه للخالق بالخلق، فين المذهبين أين الفرق، وقد قال صاحبكم<sup>(١)</sup> للخليفة المعتصم — يوم جمع الفقهاء والمتكلمين والقضاة والمخلصين، إعدارا وانذارا — : امتحنتني وانت تعرف ما في المحنة، وما فيها من الفتنة، ثم امتحنتني من بين جميع هذه الأمة . قال المعتصم: وجدت الخليفة قبلي قد حبسك وقيدك ولولم يكن قد حبسك على تهمة، لامضى الحكم فيك، ولو لم يمتحك على الاسلام ما عرض لك، فسؤالي اياك عن نفسك ليس من المحنة، ولا من طريق الاعتساف، ولا من طريق كشف المورة، اذا كانت حالك هذه الحال، وسبيلك هذه السبيل .

(ثم قال الجاحظ) وكان آخر ما حجب<sup>(٢)</sup> فيه ان احمد ابن ابي دؤاد قال له: أليس لا شيء الا قديم او حديث؟ قال: نعم، قال او ليس القرآن شيئا؟ قال نعم، قال: أو ليس لا قديم الا الله قال: نعم، قال: فالقرآن اذا

(١) يعني الامام أحمد رحمه الله يخاطب به الأثرية

(٢) يعني الامام أحمد رحمه الله

(المناز-ج ١٢م ١٦) أحمد بن أبي دؤاد. محاجته الامام احمد بنحلق القرآن ٩٢٥

حديث . قال ليس انا متكلم (ثم قال الجاحظ) وزعم "يؤمنون ان حكم كلام الله تعالى كحكم علمه ، فكما لا يجوز أن يكون علمه محدثا ومخلوقا ، فكذلك لا يجوز أن يكون كلامه مخلوقا ومحدثا . فقال له ابن ابي دؤاد: اليس قد كان الله يقدر ان يبدل آية مكان آية ، وينسخ آية بآية ، وان يذهب بهذا القرآن ويأتي بغيره ، وكل ذلك في الكتاب مسطور ؟ قال نعم . قال: فهل كان يجوز هذا في العلم ؟ وهل كان جائزا أن يبدل الله علمه ويذهب به ويأتي بغيره ؟ قال : لا ، وقال له رويانا في تثبيت ما نقول الآثار ، وتلونا عليك الآية من الكتاب ، واريناك الشاهد من العقول التي بها لزم الناس الفرائض ، وبها يفصلون بين الحق والباطل ، فعارضنا انت الآن بواحدة من الثلاث ، فلم يكن ذلك عنده .

(ثم قال الجاحظ) وعبتم علينا اكفارنا اياكم ، واحتجنا عليكم بالقرآن والحديث ، وقلم تكفرونا على انكار شيء . يحتمل التأويل ، ويثبت بالاحاديث ؟ فقد ينبغي لكم ان لا تحتجوا في شيء من القدر والتوحيد بشيء من القرآن والحديث ، وان لا تكفروا احدا خالفكم في شيء ، وانتم اسرع الناس الى اكفارنا ، والى عداوتنا والنصب لنا اه . كلام الجاحظ فانظر الي حججهم وحججهم ، واعتذار الخليفة وقتئذ بالخوف على الاسلام من خصومهم ، تعلم انه بلغ عقدهم بمذهبهم مبلغا لا غاية وراءه من التيقن والتصاب ، مع ان كل ما ذكره لا يحل اضطهادهم لمخالفهم ، اذ الرأي انما يدفع بالحجة والبرهان ، لا بقوة السلطة والسلطان .

واعجب ما جاء في كلام الجاحظ قوله « وعبتم علينا اكفارنا اياكم

(١) يبنى الامام احمد ايضا



٩٢٦ تعصب أحمد بن أبي دؤاد لمذهبه (المنار - ج ١٢ م ١٦)

... إلى قوله -: «وأنتم أسرع الناس إلى الكفارنا» ، إذ يدل أن الشدة والعداء والحدة أصارت الفريقين إلى استئصال إيقاع كل بالآخر ما يستطيعه من ضرب الإيذاء بالقول والفعل ، حتى صار يخيل للمرء أن ذات هذه المذاهب من شأنها أن تملأ قلوب ذويها بغضا وتقاراً من مخالفتها ، وإنما منبت للأحزن ، ومصدر للمحن والفتن . ولقد أثر هذا النبذ في اتباع الفريقين تأثيراً لم تحمد عقباه ، إذ لا تمحوه من أنف كل منهم مرور الأيام ، ولا مرور الأعوام ، ما دام يقرأ في زبر كل فريق خلاف عقد الآخر ، والتشنيع عليه ، ولم ينبج من هذه الحفاظ والشحناء إلا من تقض غبار التقليد ، وأوى من الاجتهاد إلى ركن شديد .

ولقد يعجب المرء من (أحمد بن أبي دؤاد) وله من وفرة العقل ، وكبر الفهم والنبل ، ما أصاره من أفراد الرجال ، كما يدرى من قراء أخباره في مثل تاريخ ابن خلكان ، ومع ذلك يغري الملوك بمن خالف مذهبهم ، ويسعى لديهم بما يجعل نكالهم ، وقد أثر عنه من ذلك ما شوه وجه حياته ، وكسف شمس فضائله ، فقد بلغ به التعصب لمذهبه ما أصاره يؤذي من أهل مذهبهم من يخالف بعض مسائل منه . ومن ذلك ما حكاه أبو الفرج الأصفهاني في كتاب الأغاني في أخبار سعيد بن حميد البغدادي الكاتب الشاعر المشهور أن أباه كان وجهاً من وجوه المعتزلة يخالف أحمد بن أبي دؤاد في بعض مذهبهم ، فاعترض به المتعصب ، وقال إنه شعوبي <sup>(١)</sup> زنديق ، فحبسه مدة

(١) في الأساس : فلان شعوبي ومن الشعوية ، وهم الذين يصفرون شارب العرب ، ولا يرون لهم فضلاً على غيرهم : والشين مضمومة . وفي التاج : قال ابن منظور : وقد غلبت الشعوب بلفظ الجمع على جيل المعجم حتى قيل لمحقق أمر العرب =

(المنار-ج ١٢م ١٦) محاوره الصاحب مع القاضي البحات الداتة على تعصبه ٩٢٧

طويلة ، ثم بانت براءته له او للوائق بعده ، نخل سبيله ، وكان شاعرا ايضا ، فكان يهجو احمد بن ابي دؤاد بقوله :

لقد اصبحت تنسب في اباد \* بأن يكنى ابوك ابا دؤاد  
فلو كان اسمه عمرو بن معدي \* دعيت الى زيد أو مراد  
لئن افسدت بالتخويف عيشي \* لما اصلحت عيشك في اباد  
وان تلك قد اصبحت طريف مال \* فبخلك باليسير من التلاد

هذا ما قصه الاصفهاني ، وبه يظهر مبلغ تعصب ابن ابي دؤاد في مذهبه ، حتى صار يستعمل لاجله الوشاية والسعاية بالابرياء والاتقياء ، ولقد آذى بذلك نفسه فاصبح ممقوتا منسي الفضائل على كثرتها فيه ، حتى قال عنه الذهبي في الميزان : جهمي بفيض

وحكي السبكي في ترجمة محمد بن الحسن البحات من كبار قضاة الشافعية : أن الصاحب بن عباد عرض عليه مرة القضاء ، على شرط اتعالم مذهبه — يعني الاعتزال — فامتنع وقال : لا ابيع الدين بالدنيا : فتمثل له الصاحب بقول القائل :

فلا تجعاني للقضاة فريسة \* فان قضاة العالمين لصوص  
مجالسهم فينا مجالس شرطة \* وايدهم دون الشصوص شصوص<sup>(١)</sup>

= شعوبي اضافوا الى الجمع لقبته على الجيل الواحد كقولهم انصاري ام وللامام ابن قتيبة كتاب في الرد على الشوعية سماه ( كتاب العرب ) ظفرت بكراديس من أوله مخطوطة ، وقد نشرناها في مجلة المقتبس في الجزء ( ١١ ) من المجلد ( ٤ )

( ٢ ) جمع شص ( بالكسر ) حديدة عفاء يصاد بها السمك ( ويقطع ) والشص  
الاص الحاذق ام قاموس



فأجابه الباحث بديهة بقوله :

سوى عصابة منهم تخص بمفنة \* ولله في حكم العموم خصوص  
خصوصهم زان البلاد وانما \* يزين خواتيم الملوك فصوص  
وهذا ايضا مما يستكر من مثل الصاحب ، وهو ما هو . ولقد قال  
عنه الثعالبي في اليتيمة : ليست تحضرني عبارة ارضاها للافصاح عن علو  
محلّه في العلم والادب ، وجلالة شأنه في الجود والكرم ، وتفرده بنفايات  
الحاسن ، وجمعه اشتات المفاخر ، الخ . ومع هذا فهو يحول دون ذوي  
الكفاءة في القضاء الا بتقليد مذهب ، ولكن لا عجب مادامت مسائل  
المذاهب صارت عند مقلديها عقائد ، والمعتقد لا يرفع لسوى عقيدته رأسا ،  
ولا يقيم لغيرها وزنا ، ولا يميز لمخالفه اذنا ، وبالله التوفيق

وقد اشار لضروب اضطهادهم ، وما آلت اليه عاقبة امرهم ، الامام تقي  
الدين ابن تيمية رحمه الله ، في خلال فتوى له بقوله : وقد اشتهر الامام  
احمد بمحنة هؤلاء الجهمية فانهم اظهروا القول بانكار صفات الله تعالى  
وحقائق اسمائه ، وان القرآن مخلوق ، حتى صار حقيقة قولهم تعطيل  
الخالق سبحانه وتعالى ، ودعوا الناس الى ذلك ، وعاقبوا من لم يجبههم  
اما بالقتل واما بقطع الرزق ، واما بالعزل عن الولاية ، واما بالحبس والضرب ،  
وكفروا من خالفهم ، فثبت الله تعالى الامام احمد حتى اظهر الله به باطلهم ،  
ونصر اهل الايمان والسنة عليهم ، واذلهم بعد العز ، واخلمهم بعد الشهرة ،  
واشتهر عند خواص الامة وعوامها : ان القرآن كلام الله ، غير مخلوق ،  
واطلاق القول ان من قال انه مخلوق فقد كفر به وما كان اغني الفئتين  
عن الغلو والفتون ، فانا لله وانا اليه راجعون ( لها بقية )

## الإسلام وحرية العقيدة وكتاب الدعوة الإسلامية

أرسل محمد سمدي بك مكاتب جريدة اقدم التركية في لندن مقالة الى جريدته في الآستانة اقتبسها عن فصل لمجلة ( الشرق الأدنى ) الانكليزية نشرته بمناسبة صدور كتاب الاستاذ ارنولد الذي سماه «الدعوة الإسلامية The Preaching of Islam» ونحن نترجم هذه المقالة عن جريدة اقدم وهذا نصها :

« كان للكتاب الجديد الذي أصدره الاستاذ { ارنولد } وقع عظيم عند الراغبين في درس أحوال العالم الإسلامي . لانه بينما كانت الكتب التي سبق انتشارها بشأن الشريعة الإسلامية وصاحبها مملوءة بالكاذب والاغلاط اذا بكتاب الاستاذ { ارنولد } قد كشف النقاب عما فيها من البهتان بما امتاز به كتابه من التحقيق

وقد أبان لنا هذا الكتاب أحوال الإسلام منذ ظهر في أم القرى الى أن عم أقطار الدنيا فكان دينا عاما للناس أجمعين ، وان فيه من الفصول الثامنة عن كيفية انتشار الإسلام بين العرب فالأتراك ما يصح أن يكون تاريخا لهذا الدين

وان الاستاذ ارنولد قد دحض بمئاته وبلاغته وحكمته تلك الفرية التي اخترعها بعض المسيحيين المتعصبين عن انتشار الإسلام بالسيف في بدء ظهوره حتى قال في رد ذلك : « ان الإسلام لم يستعن بالسيف بقدر ما استعانت النصرانية بالثار والمال »

ثم قال : « وان ( خرافة السيف ) هذه التي يذكرها المتعصبون من النصارى بمحبة وتحمس ليس لها أصل في الحقيقة لان التقاليد التي جرى عليها الإسلام والحكمة العامة التي جاء بها القرآن دائرتان حول توحيد البشر السلام والصلاح . والإسلام دين من السهل نشره وقد أرشد محمد ( صلى الله عليه وسلم ) كل المسلمين الى ضرورة السعي لهذه الناية بتعليمه اياهم أن يعلموا غيرهم ما يعلمونه . وهذه الهداية النبوية قد عملت في نشر الإسلام ما لا تعمله قوة السياسة والجيش . ونحن نرى الآن كيف أن الحكومات الإسلامية كلها أشرفت على الهلاك ومع ذلك كان الاقبال على الإسلام أعظم من الاقبال على أي دين آخر ، والداخلون فيه يزداد عددهم يوما بعد يوم ، وهذا يظهر للباحث من النظر في أبسط الاحصائيات ، وفي هذه الامور ما يدلنا على أمر قطعي وهو أن الإسلام قام على أساس قوة حكومية مغنوية لا يحتاج معها الى قوة مادية لنشر دعوته



## ٩٣٠ سبب فتوحات العرب وانتشار الاسلام وكونه فطرياً عقلياً مدنياً (المنار ج ١٧م ١٦)

« وما يدعو الى الحيرة والتعجب أن كل انصار كان للعرب في حروبهم وكل استيلاء كان لهم في فتوحهم لم يكن شيء منه في شكل « حرب دينية » الا أن هذا العمل العظيم الذي قام به العرب لم يكن مما يسر أولئك المسيحيين فصوروه بالضرورة التي شاؤوها له وتوجهت أنظار كل مؤرخينهم الى أن الاسلام انتشر بقوة السيف، أما الوسائل الأخرى التي كانت للاسلام في انتشاره فكانت مجهولة عند أولئك المؤرخين » الحقيقة ان الجيش العربي لم يطرق ديار فارس وبيزنس ليفير دين سكانها ،

بل ان مسألة الدين كانت آخر شيء يخطر على بال الجيش العربي  
« الباعث الحقيقي على تلك النهضة العربية العامة هو أن هذه الامة الشجاعة النشيطة قد أحست وهي في البدايات بحاجة الى التبسط في الثروة وال عمران فدفعتها هذه الحاجة الى عمالك جيرانها وكان اندفاعها تاماً ومتظلاً وكانت حركته مسيرة بالتأثير الطبيعي الذي لتلك الحكومات الملهمة في المدينة المنورة ، وهذه الحكومة أسست بحكمة محمد ( صلى الله عليه وسلم ) وأصحابه الذين أخذوا الهداية عنه فماش بها الاسلام الى اليوم وسبق ما دينار رسمياً تاماً فاشا الى الابد، ونحن اذا نظرنا في الامر نظرة انصاف يتبين لنا ان انتشار الدين الاسلامي لم تساعد عليه نهضة ذلك الجيش العربي الفاتح الظافر بل الذي ساعد على انتشاره الحالة النفسية التي كان فيها سكان البلاد المفتوحة  
« وان نصارى الشرق بعد الفتح العربي كانوا متمتعين بحرية الدين الحقيقية الزاهرة الى حد ان النصارى الشرقيين كانوا يرجعون البشارة في الادارة الاسلامية لما وأوا من أن الحرية المذهبية عند بني دينهم في الغرب كانت لفظاً مجرداً عن معناها الصحيح « الدين الاسلامي دين منطقي فطري منزّه كل النزّه عن الاساطير والخرافات، وهو قائم على الاحكام الصادرة من أرباب العقول السليمة بدون غرض ولهذا صار الاسلام مقبولا في كل الاقطار »



ومن الناس من يزعم أن الاسلام ليس ديناً اجتماعياً ولكن الاستاذ ارنولد يدحض هذا الزعم بقوله : « الاسلام دين عملي جاء بالهداية الحكيمة لكثير من الفلاسفة والشعراء والعلماء الآلهين والحكماء . وقد مر على هذه الارض زمان كادت تختفي فيه بظلمة الجهل فأدركها الاسلام بمدارسه الجامعة ، ومن ذا الذي ينكر الفوائد العظمى التي نالتها أوروبا من هذه المدارس الاسلامية وما بسته البنا من العلوم والفلسفة ؟  
« واذا شاء القارئ دليلاً أعظم من هذا قول له حسب الاسلام أن يكون منزهاً

## (المنار ج ١٢ م ١٦٦) سبب انحطاط المسلمين وكونه ليس حجة على الاسلام ٩٣١

عن نقيصة الرهبانية وعن مهنة التبشير والرئاسة الدينية ، أما الدعوة الى الاسلام فهي واجبة على كل مسلم لافي مقابل أجرة من متاع الدنيا كما هي الحال في النصرانية بل في سبيل الله والله ، والفرق بين الدعوتين ظاهر

« وان الدعوتين تظهران بما لهما من الأثر في أفريقية ، فالدعوة الى الاسلام يقوم بها هناك التجار المسلمون وان هؤلاء التجار فضلا حقيقيا في القضاء على تجارة الرقيق كما أن لهم الهمة العالية في نشر الاسلام . واتما يقاومون عادة الرق لانه يؤلمهم أن يباع اخواتهم المسلمون كما تباع السلع . ويرون هذا منافيا لرابطة الإخاء ، ولذلك كان النجاح الحقيقي في منع الرق من أفريقية من نصيب الاسلام

« وكذلك اذا أردنا أن نقول الحقيقة بشرف وانصاف فلا بد من القول بأن الذي علم الزوج مزية النخافة والقناعة والاخلاق الانسانية هو الاسلام أيضا ، ولهذا كان الاسلام جديرا بما كان له في الاقطار الافريقية من الحب في القلوب والاقبال عليه من الجميع والنظر اليه بأنه معجزة خارقة »

ومن الناس من قال ان الاسلام دين لا تدخل فيه الا الامم التي في الشرق المتوسط وذلك لما جاء في هذا الدين من الاحكام الفاسية التي تنافي مبادئ المدنية فكان جواب الاستاذ ارنولد على هذه التهمة بما يأتي :

« ان في هذا القول مغالطة وهو مخالف للواقع لان الاسلام قد انتشر في الصين وبلاد المغول والنتر وفي الامم الكثيرة في شرق آسيا وفي وسطها وهؤلاء يمسدون بالملايين وفي كل يوم تضم اليهم ألوف جديدة من الناس » اه  
ذلك هو كتاب المستر ارنولد الذي نشره حديثاً نأبان به أسباب ارتقاء الاسلام وتقدمه ذا كرا ذلك بلسان نزيه وانصاف عال

ويقول الصحابي الفاضل المستر « ويليم مكسويل » الذي صدق على هذه المسائل : « ان الحالة السيئة التي وصل اليها العالم الاسلامي لاعار فيها على الاسلام مطاقا . والسبب الحقيقي لتدني المسلمين هو أن الاتراك الميمنين على الاسلام في هذه الايام بينما كان يجب عليهم أن يأخذوا بروح الهداية الاسلامية والمعاني القرآنية تركوا كل هذا وانصرفوا الى الالفاظ والاشكال وصاروا يهربون من الارتقاء والتجديد والحياة في صغير أمورهم وكبيرها »

وان الذي يقرأ كتاب الاستاذ ارنولد باهتمام خاص يجد فيه الاسباب التي تعش الاسلام وتبعث فيه روح الحياة » انتهى  
المؤيد



## ٩٣٢ انتشار الاسلام بفتوحات العرب ضعف اهله بالترك (المنار-ج ١٢م ١٦)

( المنار ) : ان ( أرنولد ) من فضلاء الانكليز المستقلين في رأيهم، النصفين في حكمهم، الذين قلنا أن عددهم في الاوربيين لا يحصى، وهو قد عاشر المسلمين في الهند واطلع على كثير من كتبهم، فلم يأخذ علمه بالاسلام عن دعاة النصرانية ولا عن رجال السياسة الذين قلنا فيهم أنهم يغشون أهل الانصاف من أقوامهم بما يشوهون به الاسلام. وكتابه هذا ليس جديدا بل ألفه منذ أعوام، وربما نشر بالطبع نشرًا جديدا كتب الرجل كتابه على بصيرة وعلم يزينهما الانصاف فقل غلطه في اخباره وفي آرائه أيضا. فما يخطئه به كل مسلم قوله - بحسن النية وقصد المدح - « ان احكام الاسلام صادرة من أرباب العقول السليمة بدون غرض » على أنها عبارة يمكن تفسيرها تفسيرًا صحيحًا بان الاحكام الاسلامية المستنبطة من الكتاب والسنة إنما استنبطها علماء عقلاء اتبعوا فيها الحق والمصلحة لا الأغراض والاهواء. وإنما نخطئ ما يتبادر الى الافهام من ان مراده بما ذكر أصل الاسلام من كتابه وسنة الداعي اليه صلى الله عليه وسلم، وان ذلك كان نتاج عدة عقول سليمة. ومن لم يؤمن بالوحي لأمندوحة له عن مثل هذا الرأي. وكذلك قوله « ان مسألة الدين كانت آخر ما يخطر في بال الجيش العربي الفاتح » والصواب عندنا ان هداية الناس الى الاسلام كانت أول ما يخطر في بال أولئك الفاتحين ولكن بدون اكراه ولا اجبار، فكانوا يستقدون ان فتحهم للبلاد وحماية حرية الدين فيها مع العدل والمساواة هو الذي يظهر لاهلها المستعدين للتمييز بطلان ما قلدوا فيه سلفهم، وحقيقة ما عليه الفاتحون لبلادهم، فكان لدخول الناس في الاسلام افواجا سريان ( احدهما ) ما كانت عليه الشعوب التي فتح العرب بلادها من الخرافات والتقاليد الباطلة ( وثانيهما ) ما رأوه من فضائل العرب وعدلهم وحريةهم وحقيقة دينهم. فكانت حالمهم النفسية أعظم داع الى دينهم الحق، واقتصر هو على السبب الاول. نعم انه أصاب في قوله: إن فتوحاتهم ما كانت دينية بالمعنى الذي يفهمه الأوروبيون. وهو التمييز بالمخالف او يرجع عن دينه. فهذا المعنى ما خطر في بال أحد من فاتحي العرب في وقت ما ولا يبيحه الاسلام. وأما قوله ان الاسلام لا يحتاج الى دعاة ومبشرين فهو إنما يصح اذا أقامه أهله، اما وقد صار جمهور أهله منحرفين عن هدايته العليا بالفعل، ودعاة النصرانية يهاجمونه بالتضليل والافتك، فقد وجب ان يتربى ويتعلم طائفة من المسلمين كيف يدعون اليه ببيان حقيقة، وكيف يدافعون عنه باظهار أباطيل خصومه. واما قول ( وليم مكسويل ) ان سبب ضعف المسلمين هو ترك الترك لروح هداية القرآن، فهو وان أقره مكاتب اقدام وإدارة تحريرها من الترك يحتاج الى شرح طويل

(الناشر: ١٢م ١٦) المرأة قبل الاسلام - تعدد الزوجات عند جميع الامم ٩٣٣

## المرأة قبل الاسلام وبعده

مقال في مسألة تعدد الزوجات نشره بالانكليزية في اوروبا السيد أمير علي العلامة المصري الشهير بدفاعه عن الاسلام وترجمه بالمرية أحمد اندي نجيب ونشره في المؤيد . هذه ترجمته :



في غضون التطورات الاجتماعية الاولى كان تعدد الزوجات أمراً لا مناص للعالم منه البتة . ذلك لان هروب القبائل التي ما كانت تهدأ نائرتها قط : والنتائج الطبيعية اللازمة لذلك من نقص عدد الذكور وزيادة عدد النساء أوجدت بالضرورة تلك المادة التي تعتبر بحق في أيامنا هذه إحدى الآفات التي لا بد للعالم من التخلص منها .

فاذا تصفحنا تاريخ الامم الشرقية في تلك العصور الخوالي وجدنا تعدد الزوجات عادة مألوفة ومتبعة ولقد زادها ثباتاً ورسوخاً بين الناس حينئذ ما كان من أمر ملوك ذلك الوقت الذين كانوا يزعمون انهم يحكمون بوحى من عند الله فانهم بما كان لهم من هذه السيطرة الكبرى قد صبغوا تلك العادة بصبغة رسمية وذلك بتزويجهم هم أنفسهم بأكثر من امرأة واحدة . فاذا تتبعنا تاريخ الهندوس مثلاً وجدنا أن تعدد الزوجات عندهم عادة متبعة من قديم الزمان شأنهم في ذلك شأن البابليين والاشوريين والفرس فانهم هم أيضاً لم يكن عندهم حد يقفون عنده في الزواج ، واذا تتبعنا تاريخ الامم والشعوب الاخرى وجدنا أن الطبقة العليا من البراهمة حتى في هذه الازمنة الحديثة تزوج بما تشاء من النساء من غير حرج .

وهكذا كان شأن الاسرائيليين قبل موسى وبعده فان شريعة ذلك النبي لم تصادم مع تلك العادة بل تمتص معها في طريقها القديم . نعم ان تلمود بيت المقدس ( كتاب تقاليد اليهود ) نص على أنه لا يحق لرجل أن يتزوج بأكثر من العدد الذي في استطاعته أن يعول أمره ، وأن ( الربانيين ) قرروا فيما بينهم أن الرجل لا ينبغي أن يتزوج بأكثر من أربع نساء ، ولما كنتا نرى ( الفريين ) منهم لا يذهبون مذهبهم ولا يسلمون بتحديد ما أما الفرس فقد كان دينهم حينئذ يعد من يتزوج بأكثر من امرأة بحسن الجزاء .

وأما الفينيقيون فقد انحط الزواج عندهم الى درجة الفحش بمعنى ان الرجل أصبح يعقر ما شاء من النساء بغير حرج . وأما شعوب تراسيا وليسديا وبلاسجيا - تلك



## ٩٣٤ مهانة النساء وتعدد الزوجات عند قدماء اليونان والرومان (المنار-ج ١٢م ١٦)

الشعوب التي قطنت في أما كن شتى من أوروبا وغرب آسيا - فقد باقت عادة تعدد الزوجات عندهم حدا يقصر عنه الوصف

هذا ما كان من تعدد الزوجات في الشرق القديم . وأما الغرب فقد كانت منزلة المرأة في (أثينا) مهد المدنية والحضارة منه كنزلة المتاع تعرض في الاسواق وتقل من يد الى يد ، وبالجملة يحق عليها كل ما كان يحق على أثاث البيت الصرف . كان الاثينيون فوق ذلك يعتبرون المرأة شيطانا لا غنى عنه في ترتيب المنزل وتربية الاطفال ، وكان يحق للرجل منهم أن يتخذ ما شاء من النساء بغير حساب ، وأما الشارع في اسبارطه فإن كان لم يأذن للرجل باتخاذ أكثر من زوجة الا في ظروف مخصوصة - فقد أجاز للمرأة أن تتخذ أكثر من رجل واحد

هذا - وأما الدولة الرومانية فانه محتمل أن الظروف المخصوصة التي تكونت فيها هذه الدولة أثبت أن تجعل تعدد الزوجات مشروعاً في بدء حياتها . ومهما يكن من أمر حكاية اعتصاب نسوة الصايين المشهورة وقيمتها التأويحية فلا ريب عندي ان وجود هذه الحكاية وتناولها من السلف الى الخلف من شأنه ارشادنا صراحة الى الاسباب التي ساعدت على وضع تلك القوانين الاولى للزواج في الدولة الرومانية رغمًا من بقاء عادة تعدد الزوجات في البلاد المحيطة بها (برومية) من كل جانب ، خصوصاً بين الانزسكانيين . ولقد كان نتيجة احتكاك الرومانيين عدة قرون مع بقية شعوب ايطاليا والحروب والفتوحات التي وقعت حينئذ كذلك ، وكل ما كان من أمر الابهة والفتخفة التي جاءهم على أثر نجاحهم في الاستعمار - كان نتيجة ذلك كله ان سقطت منزلة العقود الزوجية المقدسة وأصبح الرجال يعيشون مع النساء بغير عقد أو كتاب ، بمعنى ان النساء جميعاً أصبحن في منزلة السراري والحظايا . وما زاد هذه الحالة قوة وثباتاً ما كان من أمر قوانين البلاد التي اضطرت الى الاعتراف بهذه الحالة رسمياً - فالحرية المطلقة التي أعطيت للمرأة حينئذ ، وضياح ذلك الرباط الذي كان يربطها بالرجل ، والحالة الناشئة عن ذلك من استبدال الرجل لنسائه أو قتلهم من يد الى يد - كلها أمور تدل صراحة على وجود عادة تعدد الزوجات بالفعل ، وان وجدت تحت اسم مستعار

هذا وبينما هذه الامور جارية على ما بينا في الغرب كانت المسيحية قد ظهرت في الشرق وبدأ نورها يتألق في أفق العالم الروماني بأسره ، ولا ريب ان هناك أسباباً كثيرة منها الروح وتأثيرها على تعاليم المسيح قد حدثت (بني الناصرة) الى أن يضع من



## (المنار-ج ١٢م ١٦) تعدد الزوجات في أوروبا وتاريخ الامتناع منه ٩٣٥

قيمة الزواج مطلقا وان لم يحرمه أو يأمر بمنعه على أي شكل كان على أن تعدد الزوجات بقي بالرغم من ذلك كله جاريا مجراه الاصيلي في البلاد الرومانية الى ان جاء جوستنيان فوضع القوانين لابطال هذا التعدد ، ولكن هذا الابطال الذي جاءت به تلك القوانين لم يؤثر تأثيره المطلوب وبقي تعدد الزوجات معمولاً به ومتبعاً الى ان استنكرته الهيئة الاجتماعية الحديثة فأبطلته واذا أردنا أن لا توسع في ذكر مانسته تلك القوانين في معاملة النساء اللواتي سبق زواجهن برجل واحد نقول : انها خصت المرأة الاولى بكل الميزات ، وأبقت النساء الاخرى في أشد حالات التعاسة والشقاء ، وزد على هذا ان أولادهن يحرمون من ارث أيهم ومن كل حق اجتماعي آخر

وانه يجبل بنا في هذا المقام أن نلاحظ ان تعدد الزوجات بالصورة التي ذكرناها آفا ما كان خاصاً بالطبقة العليا من الشعب في ( رومية ) بل تعداها الى كل الطبقات ولم يستثن من ذلك طبقة رجال الدين الذين نسوا أقسام العزوبة التي أقسموها وأصبح الرجل منهم يجمع في بيته أكثر من امرأة شرعيات كن أو غير شرعيات وان التاريخ ليثبت أن تعدد الزوجات ما كان مستكرا الى وقت قريب جداً وانه قد ذكر (سنت اوغستين) نفسه ان ليس في تعدد الزوجات من اثم أو عيب مطلقا وقال انه مادامت شريعة البلاد تبيح تعدد الزوجات فلا شيء في ذلك بئانا : وقال ( هلم ) ان المصلحين الالمانيين أقروا على صلاحية الجمع بين امرأتين أو ثلاث اذا كانت المرأة ماقراً أو اذا كان فيها ما يماثل ذلك من النقص ، وقال بعض أصحاب الرأي من الاوربيين أيضا انه لا عيب مطلقا في تعدد الزوجات وان المسيح نفسه لم يصرح قط بابطال هذه العادة : ولقد استطرد هؤلاء المفكرون الى القول بان وحدة الزوجية المنتشرة في اوربا الآن هي مادة من عوائد الالمانيين أو الرومانيين الاغريق ، وهذا قول مخالف للواقع والتاريخ . ذلك لان هؤلاء القوم استدلوا على صحة قولهم بشهادة اثنين من كتاب الرومان ولكن هذه الشهادة - على كونها لم تثبت - لم يبرزها كتاب آخرون . فان هذين السكانيين مشهوران بطمس معالم الحقائق اتباعا لأهوائها . والواقع اننا اذا تمسكنا مع (تاسيتس) - وهو أحد هذين السكانيين - فيما زعمه عن وحدة الزوجية بين الالمان - فالتا نرى أنفسنا امام حقيقة تاريخية تفسد عليه زعمه ، وهذه الحقيقة ذكرها أغلب المؤرخين وهي وجود أثر من آثار تعدد الزوجات القديمة في الطبقة العليا من الالمان في القرن التاسع عشر .

## ٩٣٦ منع تعدد الزوجات في أوروبا ليس مسيحياً والتعدد في الإسلام (المنار - ج ١٧ م ١٦)

الحقيقة ان ( تاسيتس ) اراد من ذكر هذه الاكذوبة في كتابه ( أخلاق  
الامان ) استفزاز عواطف بني وطنه الرومانيين لمجاعة الاخلاق الموهومة لخيراتهم  
الامانيين ليصلحوا من شؤونهم ويقاموا عن الشهوات واتخاذ السراري والحظيات .  
هذا واذا استأنقنا البحث عن تاريخ تعدد الزوجات في الدولة الرومانية وجدنا ان  
هذه العادة كان معترفا بها في أواخر الجمهورية وفي بداية الامبرطورية وان الاعتراف  
بهذه العادة ظاهر من المنشور الذي أذاعه القائمون بأمر الحكومة حينئذ لا بطلان  
هذه العادة ولكن هذا المنشور لم ينجح نجاحه المطلوب فيكفينا لاثبات ذلك ان  
الامبراطرة ( هاريس واركا ديوس ) الذين حكما في نهاية القرن الرابع ، و ( قسطنطين )  
وولده فيما بعد ، لازموا العادة القديمة . على أن ( ثلاثين الثاني ) أصدر منشوراً  
بعد ذلك أيضاً اذن فيه لمن يريد من الرعية أن يتزوج بعدة نساء ، وليس في تاريخ  
الكنيسة ما يدلنا على أن رجال الدين مارضوا هذا القانون بل بقي معمولاً به لدى  
من خلفه من الامبراطرة حتى جاء ( جوستيان ) كما أسلفنا فأعاد منعها . ومن  
البعث أن يظن ان هذه القوانين الجديدة وضعت تطبيقاً لاحكام دينية مسيحية فان  
أكبر مستشاري هذا الرجل ( جوستيان ) ما كان يترف بوجود الله ومع ذلك فان  
هذه القوانين لم تحول ذلك التيار الجارف قيد شبر ، وكل ما يقال فيها انها كانت قاتمة  
حياة فكرية للعالم الجديد : واذا كانت وحدة الزوجية قد انتشرت في أوروبا الآن  
فليس ذلك نتيجة من نتائج هذه القوانين وغيرها وانما هي نتيجة عمل تفكري محض  
اتمى اليها المجتمع الجديد بعد تجارب عدة من القرون

## ٢

بعد أن بينا في مقالنا السالف تاريخ تعدد الزوجات في العالم بأسباب تعود اليوم  
قد ذكر أن أكبر غلطة يرتكبها الكتاب المسيحيون في هذا العصر هي ما زعمونه  
من أن محمداً ( صلى الله عليه وسلم ) هو أول من شرع تعدد الزوجات للخلق وأجازه  
لهم . نعم انه بطل اليوم رأي القائلين بان محمداً هو أول من أوجد تعدد الزوجات  
في العالم وأول من قال به ، لا لأن هذا الرأي قد ظهر انه مخالف للحقيقة والتاريخ  
فقط ، بل لان من يقول به لنا يلصق بنفسه تهمة الجهل الفاضح باسناد هذه المسألة  
الاجتماعية القديمة - أقول نعم أنه بطل اليوم هذا الرأي ولكن زعمهم أن النبي  
أجاز هذه العادة وصرح بها كما ذكرنا ما زال مذهب المسيحيين عموماً والمسلمين منهم



## (المنار - ج ١٢ م ١٦) تعدد الزوجات واحترام النساء قبل الاسلام ٩٣٧

خصوصا ولسنا في حاجة الى القول بأن هذا زعم قاسد باطل كما سيبينه بعد أن نجمل (ص) وجد تعدد الزوجات عادة معمولاً بها بين قومه كما وجدها معمولاً بها في كافة الاصقاع المجاورة لبلاده . نعم ان الامبرطورية المسيحية حاولت بما وضعته من القوانين أن تضع حداً لتلك الحالة المحزنة كما ذكرنا في الفصل السابق ولكن نتيجة هذا العمل كانت على غير ما يراه أصحاب هذه القوانين ، فان تعدد الزوجات سار في تياره القديم بغير انقطاع ، ونساء الرجل الواحد خلا الاولى منهن بقين على حالهن الاولى من التعاسة والشقاء

أما في بلاد الفرس فقد كان سقوط الآداب والمخاطبات حوالى الوقت الذي ظهر فيه النبي امراً موجياً للدهشة والحزن معا ، فانه لم يكن ثم قانون للزواج مطلقا . واذا كان ثم قانون من هذا القليل فقد كان مهملًا وغير معمول به أصلا . ولما كانت قوانين البلاد لم تحدد على كل حال العدد الذي يقف الرجل عنده في الزواج كان من أمر الفارسيين أن استمرؤا هذا المرعى الخصب وصار الرجل منهم يتخذ ما شاء من الزوجات زائدا على السراري والحظيات ( رولنجر صحيفة ٤٠٦ )

ولقد كان بين العرب الاقدمين واليهود عدا ما قلناه عن مادة تعدد الزوجات عادة أخرى هي الزواج بشروط مخصوصة ، وكذا الزواج لمدة معينة ، ولا ريب أن وجود مثل هذه الحالة في شبه جزيرة العرب كان من شأنه تحطيم وجود الامة الاجتماعية بأسرها ، الا ان الله قبض لها من يرفع شأنها ويأخذ بيدها من هذه الوعدة ، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ورنع من شأن المرأة فارتفع البناء الاجتماعي بأكمله

لقد كان مركز المرأة بين اليهود والعرب في اقصى درجات الانحطاط ، فقد كان شأن الموسوية في بيت أبيها شأن الخادمة . كان والدها يستطيع ان يبيعها بيع السلع ، وكان اخوتها يستطيعون ان يتصرفوا فيها كما يشاءون بعد موته ، وأنكى من ذلك انه كان لا يحق لها ارث أبها الا اذا لم يكن له خاف من الذكور . أما بين العرب الذين كانوا كثيرى الاحتكاك بحيرانهم المتحضرين فقد كانت قيمتها عندهم قيمة المتاع الهرف ، أي كانت المرأة جزءاً من أملاك الوالد أو الزوج ، ومن ترمل من نساء الآباء تصبح فيما بعد من نساء الابناء بحق الارث . ومن هنا نعلم معنى كلمة ( نكاح المقت ) التي ذكرتها الشريعة الاسلامية في شأن من يتزوج من الابناء بنساء الآباء حينما حرمت على العرب تلك المادة . ولقد بلغ من كراهية هؤلاء القوم للاناث من أولادهم انهم

( المنار - ج ١٢ ) ( ١١٨ ) ( المجلد السادس عشر )



## ٩٣٨ ازالة الاسلام ما كان من احتقار النساء في الفرس والروم (المنار-ج ١٢م ١٦)

كانوا بحرقهن (١) احياء. وهذه العادة أبطاها النبي كما أبطأ عادة ذبح الاطفال ضحية للآلهة هذا - أما في ابراطوريقي الفرس وبيزنطية فقد كان شأن المرأة من الأعطاط شأنها في كل جاورها من البلاد. وانه في ذلك الوقت الذي كان فيه البناء الاجتماعي للعالم يهدم من كل جانب - في ذلك الوقت الذي أخذت فيه الصيحات ترتفع من كل فوج طالبة الاصلاح الحقيقي للمجتمع - في ذلك الوقت الذي اقتنع فيه العالم كافة بنقص القوانين والشرائع الموجودة حينئذ - أقول في ذلك الوقت المسير جاء النبي باصلاحاته وأخذ يدعو الناس الى العمل بها. وان من يتأمل في تلك الاصلاحات يرى ان ( احترام المرأة ) ركن من اركانها الهامة، وعماد من عمودها القوية، وانه ليكنفينا ان نبرهن هنا على تأثير هذه التعاليم الجديدة في اخلاق من تبع هذا النبي الكريم من العرب بما كان من احترام هؤلاء القوم لابنته وحبهم لها حبا جماهم يلقبونها بسيدة الجنة وسيدة النور. وهذا تحول غريب بالنسبة لمعاملة المرأة وتغير معتقدتهم فيها. ولا ينبغي ان ننسى مع ذلك ان تأثير هذه التعاليم في اخلاق النساء أقسم قد أكسبن ذلك الاحترام، فمن ذا الذي يجهل ذلك الطهر والنفاس الذين كانا يتوجان فاطمة الزهراء ؟ ومن ذا الذي لم يسمع عن ربيعة وآلاف غيرها من النساء الفضليات هذا وان من الشرائع التي جاء بها النبي في شأن النساء ما كان من ابطاله مادة الزوج بشروط، وانه إن يكن قد ألبح الزواج المؤقت أولا فانه حرمه في العام الثالث من الهجرة، ولقد أعطى النساء فوق ذلك حقوقا ما كانت لمن من قبل، وأهم تلك الحقوق ما كان من مساواته لمن بالرجال في تولد وظائف القضاء بين الناس، زد على هذا أنه قيد عادة تعدد الزوجات بقيود هي عين النهي المطلق، فانه - على كونه خفض عدد النساء اللاتي يصح للرجل الزواج بهن مما الى أربع فقط - قد اشترط لذلك المساواة التامة بينهن تطبيقا للآية الشريفة ( فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة ) ولقد كانت هذه الآية التي تلت آية الاذن بالزوج بذلك العدد (٢) موضوع بحث المفكرين من علماء الاسلام في العالم أجمع، فان العدل والمساواة بين النساء ليس معناه المساواة بينهما في المأكل والملبس فقط، بل يقتضي المساواة في الحب (٣) والاخلاص لمن جئما. ولما كانت المساواة في مسائل الشعور والاحساس هي عين المستحيل يكون هذا الشرط في منزلة المتع التام للزوج بأكثر من امرأة واحدة. ولقد أخذ بهذا الرأي فعلا

(١) المنار : المعروف انهم يذنبونهن (٢) الصواب ان هذا الشرط جاء بعد الاذن في آية واحدة (٣) العدل في الحب لا يجب لانه ليس اختياريا وهلا استدل بقوله تعالى « ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء »

**النتائج (١٦١٢) تعدد الزوجات قد تقضي المصلحة وموافقة الشرع لا باحته ومنه ٩٣٩**

طائفة المعزلة في أيام حكم المأمون ، وعدوا الناس ان الاسلام يقضي بالزوج بامرأة واحدة . وانه ان تكن المطاردات الضيفة التي طاردهم بها ( المتوكل ) قد وفقت انتشار هذه الآراء الصائبة في العالم الاسلامي ، فلا ريب في أن الطبقات المستتيرة من المسلمين ظلت تنقد أن تعدد الزوجات مخالف لتعاليم نبهم الكريم ، كما هو مخالف المجتمع المدني الحديث

ان تعدد الزوجات تابع على كل حال لتطورات الزمان ، ففي ظروف مخصوصة وفي احوال اجتماعية مخصوصة يكون تعدد الزوجات كما ذكرنا في أول الفصل السالف لازما ومحتم الوجود لحماية النساء من الفقر الذي يجلب معه كل رذيلة . والواقع انما اذا استقصينا أسباب انحطاط الآداب الخفيف في عواصم أوروبا المتقدمة قاتلنا لنجد لذلك سببا أقوى من هذا الفقر المدقع الذي يدفع النساء الى ركوب هذا المركب الحشن والالتجاء الى بؤرات الفساد حيث يمين أعراضهن ابتغاء القوت واللباس . ولقد قال (الاباهوك والسيدة دوق غوردون) : ان ثم أحوالا مخصوصة مجردة عن كل اعتبار ديني تدفع الناس في الشرق الى الزوج باكثر من امرأة واحدة . ان تقدم الحركة الفكرية في العالم وتغيير تلك الاحوال المخصوصة قد حدى بالناس الى ابطال هذه العادة والتبرئ منها الآن ، ولذلك زري ان تلك البلاد الاسلامية التي زالت منها تلك الاحوال المخصوصة أصبح أهلها ينظرون الى هذه العادة بمن السخط فعلا ، ويمدونها مخالفة للشرع والدين عاما ، وأما البلاد التي ما زالت فيها أحوال المجتمع على تقيض ذلك فان تعدد الزوجات فيها باق ولازم البقاء حتما

ورب معترض يقول : ان عبارة الشرع في هذا الموضوع تحتمل تأويل الفقهاء واختلافهم ، وان تعدد الزوجات لا يطل اذا لا بعد غناء طويل ، وان وراء العقبة الاجتماعية عقبة دينية أخرى . راتا مع اعترافنا بوجاهة هذا الاعتراض وانه يستحق في الواقع اعتبار المسلمين الذين يرغبون في تخليص دينهم من الشبهات قول : ان موافقة القوانين أيا كان نوعها لاحوال كل زمان ومكان هو دليل قعها وخيرها للناس ، وان قانون الزوجية الموجود في الآيات القرآنية الشريفة تطبق عليه هذه الصفات تمام الانطباق ، فان ذلك القانون يوافق تمام الموافقة أحوال المجتمع المدني الحاضر كما يوافق أحوال المجتمع القديم ، فلا هو اذا بمخالف عن حاجات الانسانية الراقية ، ولا هو بمتناس أن ثم شعوبا وقبائل في الارض تجر عليها وحدة الزوجية أشد المصائب وآلها . ففي الوقت الذي تهم عبارة القرآن كما هو المقصود منها عاما ، وفي الوقت الذي تطبق تطبيقا



## ٩٤٠ كيف يمنع تعدد الزوجات في الاسلام ( المازج ١٢ ١٦م )

موافقا لحوال الزمان ، تزول هذه العادة وتصحى بلا صعوبة البتة . ولا ريب ان هذا الوقت الذي يفحص فيه المسلمون أقوال نبيهم خصوصا جديداً ويضربون عرض الحائط بتفسير بعض رجال الدين ليس يبيدان شاء الله

وان أوربا التي يذكر تاريخها ما كان من تصرف رجال دينها في كثير من المصور بأقوال كتبها كتصرف رجالنا تنفيذاً لنفس هذه الأغراض الدينية أولى بها أن تنظر بصبر وتؤدة الى مساعي رجال ديننا الحداثيين لاطلاق الافكار الحرة من أسرها القديم، وتطبيقها تطبيقاً يوافق الحيل الحاضر، بدل ان تجعل علينا وعلى ديننا بسبب الشتام كل يوم . وان الوقت الذي تنحدر فيه الشريعة الفراء وتطلق من سجن وضما فيه بعض رجالنا يصبغ من السهل على الشارع في كل بلد اسلامي أن يضع قانوناً يطبق فيه الشريعة السمحة على منع تعدد الزوجات. ولا ريب ان هذه النتيجة التي تمت على القبطه والسرور ستتحقق حتماً بعد ان بدأ مسلمو العالم المستيرين يفحص كلام القرآن والنبي الكريم غير متأثرين بالافكار الفيقه التي ثبت فشلها الآن

وانه يسرنا ان نتيجة هذا الفحص هي على ما كنا نتظر ، فان القول بوحدة الزوجة يرتفع اليوم من كل جوانب العالم الاسلامي

والواقع ان كراهية تعدد الزوجات وشعور الناس بضرره من الوجهة الاجتماعية ان لم يكن من الوجهة الادبية قد أخذوا بالمسلمين في الهند الى نزع هذه العادة من بينهم ، وأصبحت الشروط التي اتفق الناس هناك على ومضاها في عقود الزواج انه لا يصح الاقتران بأخرى مع وجود الزوجة الاولى . وعلى ذلك ترى ان ٩٥ في المئة من مسلمي الهند يقتصرون اليوم على الزوج بواحدة ، وفي بلاد فارس لا يتعدى المتزوجون بأكثر من امرأة اثنتين في المئة وان أمنا وطيد في ان علماء المسلمين مجتمعون في مؤتمر ديني ليقرروا فيما بينهم قاعدة منع تعدد الزوجات . اهـ ( المازج ) يننا من قبل ان تعدد الزوجات خلاف الاصل في نظام الفطرة والشرع

واكن قد يحتاج اليه فاذا قل الرجال في بلد أو بلاد بالحروب أو المهاجرة فقد يكون من مصلحة النساء أولاً والهيئة الاجتماعية ثانياً ان يتزوج الاغنياء الفضلاء القادرون على الاتفاق والعدل بين النساء أكثر من واحدة لتقليل شقاءهن وصيانهن من الفسق ولتكاثر نسل الامة . وقد يقع مثل هذه الضرورة لبعض الافراد . فأكمل الشرائع في هذه المسألة هي الشريعة الاسلامية التي تتسع لباحة هذا الامر عند الحاجة اليه ومنه عند توقع المفسدة منه . وقد ضيقت في شروطه بحيث تعذر في غير حال الضرورة واقامة المصلحة دون

## (النتائج ١٢م ١٦) سقوط مسقط - تاريخها وتاريخ زنجبار ٩٤١

مجرد التمتع . وأمثل طرق المنع الاشتراط في العقد على الأولى ان لا يتزوج عليها ، وهو شرط يبيحه بعض الفقهاء ويدل عليه الحديث الصحيح . ولحاكم المسلم ان يمنع المباح الذي تخشى مفسدته

١ - سقوط مسقط \*

La chute de Mascate.

مسقط هي الثغر العربي البحري حاضرة بلاد عمان على حرف بحر في عرض ٢١ درجة و ٢٧ دقيقة من الشمال وفي طول ٥٦ درجة و ١٥ دقيقة من الشرق فيها نحو ٣٠ ألف من السكان ومينائها حسن وكان قد حصنها سابقاً البرتغاليون: وتجاورتها مع بمبي وخليج فارس نافقة ، والميناء الصغير الذي يجاورها واسمه « مطرح » يعد من مراقبها وكان قد فتحها البورك في سنة ١٥٠٧ فامتلكها البرتغاليون الى سنة ١٦٤٨ ثم خرجت من أيديهم وتقلبت عليها الاحوال حتى أصبحت هدناً للنفوذ الانكليزي الى هذه الايام الاخيرة فجاهت الاخبار ان الانكليز احتلوها وغدت من أملاكهم . ولا بد من أن تعرض على القراء بحمل الانباء منذ أقرب عهد الينا أي منذ عهد السيد سعيد بن سلطان لتقوم في الفكر صورة الحقيقة منذ نشأتها الى هذا العهد . وقد استقدنا في أغلب هذه الرواية على حضرة سليمان اقدي الدخيل صاحب الرياض فنقول : كان لمسقط في عهد السيد سعيد بن سلطان شأن يذكر أصبحت فيه حاضرة إمارة كبيرة على سيف الخليج الفارسي تمتد على الثغور البحرية المجاورة لها حتى جزيرة البحرين التي لم يتقلب عليها مع أنه حارب أهلها أشد الحاربة . ومن الثغور التي كانت تضاف الى الامارة المذكورة ( لنجة ) و ( بندر عباس ) وما يجاورها من البلاد الايرانية الواقعة على خليج فارس . لا بل امتدت أجنحة امارته الى ساحل شرقي افريقية مثل بلاد ( لامو ) و ( منباسة ) و ( الاتقنجة ) و ( بندر السلام ) و ( هنزوان ) و ( الجزيرة الخضراء ) و ( زنجبار وغيرها )

وكان قد أقام له حاضرتين وهما ( مسقط ) للبلاد الواقعة في بحري عمان وقارس ( وزنجبار ) للاقطار الافريقية . وعقد معاهدة مع والي البصرة ومنلها مع دولة الهند ليحافظ على استقلاله وأمور دياره حتى ان قرينة أقرت له بلقب سلطان العرب أو أمباطورهم وقد نالت رعيته من الرفاهية ورغد العيش ما لم تسله تلك الاقطار في سابق الاعصار ، وكان له أسطول ذو حول وطول يمحضر أببحر الهند وقارس وعمان .

\* « منقولة بحروفها من مجلة لثة العرب البندادية المنيمة



بقيت تلك الدولة في نمو وزهو الى أن توفي السيد سعيد فانتقلت دولته بين أبنائه قسمين : شطر عربي و شطر افريقي ، فكان الشطر الافريقي نصيب السيد ماجد ومن بعده السيد برغش ووقع الشطر العربي حصّة السيد ثويني الذي قتله ابنه السيد سالم ليستولي على سلطته ، وما بدأ هذا الرجل بالقبض على زمام الامر الا واستمرت نيران الفتن واندلعت السنة الاهيب الى تلك الديار ولم يحمده الا بقلب السيد تركي عليها وهو ابن السيد سعيد أخي السيد ثويني. وبقيت الاورنجوري في مجراها الى عهد السيد فيصل بن تركي السلطان العربي الحالي ، فتقامم الانكليز والالمانيون تلك البلاد في معاهدات سنة ١٨٩٠ وأنضت نفور فارس والبحرين والكويت الى حاية الانكليز . وهكذا أخذت البلاد تخرج من أيدي أصحابها .

ولما اخترع الافرنج البواخر وسيروها على موانئ البحار وشحنوها آلات جهنمية وبقي العرب على حالتهم الاولى من اتخاذ السفن الشراعية أو ذوات المفاذيف ضفت قواهم في المحاربة وتأخروا عن سائر الامم التي كانت تزداد قواها بازدياد عددبواخرها ويوارجها ومدرجاتها فاضطر أمير مسقط أن يسايس الافرنج والانكليز خوفاً من أن تقلت بلاده من يديه قهرا وقسرا بدون أن يتمكن من معارضة المتغلبين الطامحة أبصارهم الى دياره . فاضطر الى منع الفخاسة (بيع الرقيق) ثم الى منع بيع الاسلحة ثم الى غير هذه المطالب مما أوغر صدور العرب عليه ودفنهم الى الخروج عليه .

وأول من ننت في صدور الناس روح المصيان هو الشيخ عبد الله السالمي من ( الشرقية ) فانه دعاهم الى أن يبايئوه وقد كان بلده ( ضية ) ومسكنه في بلد (البابل) الذي أميرها الشيخ عيسى بن صالح . وأول من بايئه هو هذا الشيخ وكانت المبايئة سرا . والفاية من هذا الخروج اقامة السيد فيصل { اماما شرعيا } على الاباضية في مسقط يكون نافذ القول والاحكام لاسلطانا ، ولهذا كتب اليه كتاباً ليطلعه على ما حال في فكرهما فأبى السيد فيصل قائلا انه « سلطان وامام معا » وانه حر القول والفعل في مملكته يعمل ما يشاء ويقول ما يشاء .

فلما بلغ ذلك الخبر الى الشيخين امتعضا وانضم اليهما جمع شايبوما في أفكارهما، ثم طلبوا جميعهم الى السيد فيصل أن يقطع دابر الموهسات من مسقط وعمان وأن يمنع شرب المسكرات والدخان ونجول المبشرين في تلك البلاد الى غير هذه المطالب، فأبى كل الاباء قائلا : ان الانسان خلق حرا ولا يحق لي أن أقيده بقيود فلما رأوا انه رفض كل ما طلبوه منه اجتمع الشيخ عبد الله السالمي والشيخ عيسى

## (التاريخ ج ١٢ م ١٦) مبايعة الشيخ سالم بن راشد الخروسي ٩٤٣

ابن صالح والشيخ عبد الله بن سعيد وعقدوا مجلساً خفياً في (سمائم) من بني الرميحة {١} وقرروا أن يبعثوا الشيخ عبد الله بن حميد إلى جميع ديار عمان ليدعو أهلها إلى النهوض مع الشيوخ المذكورين وإلى محاربة السيد فيصل لكونه أبى تلبية مطالبهم. فجرى الأمر على ما قرروه ومكنوا الصالح في قبائل عمان المختلفة وربطوا بعضها ببعض ليكونوا يداً واحدة على السيد السلطان. ثم سار الشيخ عبد الله بن حميد إلى (توف) {٢} بليدة قريبة من «نزوة» وواجه شيخها حمير الامامي الذي أمر بالحال بجمع علماء الإباضية وذاكرهم في الأمر فقر رأيتهم على تعيين امام ومبايعة، فأقاموا عليهم الشيخ سالم بن راشد الخروسي {٣} ودخلوا «نزوة» سرا ودعوا سكانها إلى المبايعة فبايعوا الامام وكان في مقدمتهم بنو يام والكنود {٤}

فلما بلغ الخبر أمير نزوة وهو السيد سيف بن حمد من أبناء بني سعيد هجم عليهم بـ ٢٥ رجلاً وجرحوا الوالي ثم بعد ذلك أخذت نزوة أو قل: سلمت نفسها بدون ممانعة لضعف أهلها وقوة محاربيهم، والحال أخرجت المساكن من القلعة الحصينة {٥} واحتلتها أتباع الامام

اما الوالي فانه لما رأى الحال على تلك الصورة لجأ إلى أحد المساجد فطلبوا إليه أن يطاوع الامام والا يعامل معاملة الأسير، فاستمهلهم ساعة قبل الجواب فلما امهلوه آخر. قبض الامام على زمام الأمر في نزوة ولما قرت فيها قدمه أرسل يقول لسكان بيت سليط (٦) اما الطاعة واما الحرب. فسالوه وأطاعوه. ثم سار وقد قسم جنده إلى طائفتين وجه الطائفة الاولى إلى (بركة الموز) (٧) والطائفة الاخرى إلى الرستاق (٨) وما كادت تصل تلك الجنود إلى تلك الديار الا واتقاد سكانها للهاجرين

(١) بنو الرميحة قبيلة كثيرة العدد عتيدة العدد أصلها من ذبيان (٢) تنوف واقعة على سفح الجبل الأخضر المشهور بكثرة الأشجار وبما يفتق عند حضيضه من الأنهار وهو يمد عن مسقط مسير خمسة أيام واما نزوة وتسمى اليوم نزوي فهي عاصمة بلاد عمان في سابق العهد وهي إلى يومنا هذا مدينة كبيرة فيها ما يقرب من ٣٦٠ مسجداً كذا على رواية سليمان الفندي الدخيل ولعل الأصح ٣٦ مسجداً بحذف الضمير وفيها جامع كتب عليه انه «حول مسجداً في سنة ٧٠ للهجرة» وكان في السابق كنيسة للنصارى (٣) هذا الامام تابع لقسمه أئمة تقدموه وكانهم من قبيلة خروسي القوية (٤) وهما قبيلتان مشهورتان في تلك المدينة (٥) هذه القلعة من التلاع المنيفة القديمة قال عنها سليمان الفندي الدخيل انها قوية البناء لا تؤثر فيها المداهم الجديدة (كذا) ولله يريد بالمداهم الجديدة تلك التي يتخذها الصبيان من ... البكاغدة ١ ٦ «بلد حصين منيع» (٧) وهي بلدة كبيرة منيفة «٨» وهي من المواسم القديمة



## ٩٤٤ محاصرة السيد ناذر بن فيصل (التاريخ ١٢ م ١٦)

بدون معارضة . ثم زحفوا على بلاد الحزم ( ١ ) فبايع أهله الامام . ثم زحفوا الى ولاية الموالي ( ٢ ) فلم يفاوضهم فيها أحد . وفي تلك الاثناء كانت الطائفة الثانية من الجند قد زحفت من ( بركة الموز ) الى ( ولاية زكي ) ( ٣ ) وقالوا لوالها : ان أنت وافقتنا على أمرنا أقتناك اماماً . فسلمهم القلعة بدون محاربة وللحال افوا رأسه بممامة وقالوا له : « كن مستعداً لان تكون خليفة ( !!! ) بمدامنا هذا ( ! ) .

لما سمع السيد فيصل هذه الامور جيش جيشاً فيه ٥ آلاف جندي وأمر عليه ابنه السيد ناذر فلما وصل الى قرب موقع الامام الجديد في ( سبائم ) قلب له جيشه ظهر الجن فأنماز الى جيش الخصم ولم يبق معه الا فرقة من البلوص وأولاد بني سعيد وكلهم لا يتجاوز عددهم التسمين . فلما رأى هذه الحيانة لجأ الى حصن سبائم فدخله وابث فيه محصوراً متنفذاً بالدفاع التي كانت هناك دفناً لهجمات عدوه الشديدة اما قبائل ذلك الموطن فلما لم تنفعه قتيلا لانها كلها خاتته وأنمازت الى الامام الجديد الذي اشتد ساعده لما رأى من الفوز المين، ومع ما توقع له من انضمام القوم اليه لم يستفد من محاصرة السيد ناذر عظيم فائدة لان كان يدحرهم شر دحر بما كان يعطرد عليهم من قذائف مدافسه . ولهذا رأى الامام من الاوفق له ان يتركه وشأنه ويحاصر البلد محاصرة ضيقة بحيث يبقى السيد ناذر وهو في حصنه في بؤرة البلد ثم ان الشيوخ تفرقوا بمجنودهم فسار الشيخ حمير بمجنوده الى ( سبائم السفلى ) وسار الشيخ عيسى الى بلد ( سرور ) فبايعه أهلها . وسار الامام ومعه الشيخ عبدالله الى سبائم العليا ( ٤ ) محاصرين السيد ناذراً . ثم انهم لما لم يروا نتيجة اتعاب محاصرتهم حفرُوا مِرْبَاً أو ثقفاً تحت الارض على بعد ربع ساعة ( كذا ولعل في هذه الرواية غلواً عظيماً ولا سيما لان الارض هناك ذات حجارة صلبة سوداء تكاد تكون كالحرة ) ينتهي الى القلعة وينسفوا بالبارود شيئاً يسيراً من الحصن ولم يصب أحد بضرر لان المحاصرين ولا من المحاصرين، لكن لما أعادوا الكرة وأخذوا ينسفون الحصن للمرة الثانية رجع مفعول البارود على جند الامام وأهلك من تومعه نفوساً كثيرة .

اما الشيخ عيسى فانه أوغل في البلاد وبايعه أهلها وما زال يعم فيها حتى وصل الى بلد ( قسكا ) فأرسل السيد فيصل عليه جيشاً جراراً وعضد وصوله الى بلد

١٥ وهي بلاد فيها قلعة حصينة اذا دخلها الدخيل لا يهتدي الى الخروج منها الا مع دليل يهديه ٢٥ ولاية حصينة هي من أول املاك السيد فيصل ٣٥ بين والي هذه الولاية باصر من الامام فيصل وابن عمه ( ٤ ) سبائم أو سبائل السفلى وسبائم أو سبائل العليا وسرور كلها بلاد واسعة على مسافة يومين الى اربعة ايام من مسقط

## (المنار-ج ١٢م ١٦) دخول الجند الانكليزي الى بلاد عمان ٩٤٥

(الحوث) رجم على أعقابه وذهب الى بلاد (السيب) بدون ان يرى العدو بل علم ان العدو قد احتل (الحوث) قبل ان يصل اليه وبأبيه أهله خفق سمي جيش السيد فيصل . - وأما جيش الامام الذي كان قد احتل (الرسناق) فانه تجاوزه وأمن في البلاد حتى دخل (الوادي) وفيها ابناء السيد فيصل وهما حمود وسعد، ومعهما السيد (هلال) والي (بركة) فلما رأوا صولة العدو فروا هارين من القتل فأخذها الامام وأخرج منها العسكر الموجود فيها وامتلك الاسلحة المذخرة هناك وباعها للسائرين . استمرت هذه الحاربة نحو أربعين يوما . وفي الآخر رأى السيد فيصل ان لا طاقة له على مقابلة العدو فاستنجد بالانكليز فامدوه بست بوارج هائلة . وبخمسمائة جندي ، واعديه ان يساعده في كل ما يطلب ، وان لا يبعدوا في البر أكثر من مسافة ساعة . وقد احتلت الجنود الانكليزية بعض القلاع وأخذوا يقاومون العدو أشد المقاومة وأصبحوا أصحاب الامر والنهي في عمان

ولما قرت قدم الانكليز في مسقط وفي سائر ديار عمان وأصبحوا فيها أصحاب الامر والهي نشروا فيها أجنحة الامن والراحة والسكون . حتى ان أحد تلك الارجاء كتب الى جريدة الدستور البصرية « ان السكينة قد عادت الى ربوعها بعد ان اتخذ الانكليز جميع وسائل الحرب لصد العدو عن مهاجمتها لا بل شرعوا المذاكرة في أمور الصلح بينهم وبين الامام الاباضي » فبارك مالك الملك الذي يؤتي الملك من يشاء وينزعها من يشاء . اهـ نفسه

(المنار) نشر في جرائده مصر والعراق وسورية عدة مقالات في اخبار هذه الفتنة لم تر فيها أوفى من هذه المقالة المختصرة المفيدة . وإذا صح ما قاله الراوي من ان الشيخ عبد الله السالمي والشيخ عيسى بن صالح كتبوا الى السيد فيصل رحمه الله تعالى بما ذكر ، وانه أجابهما بما ذكر ( في ص ٩٤٢ ) فقد أعذرا اليه ، واللوم عليه اكبر من اللوم على غيره . نعم انما نعلم انه صار مغلوبا على أمره للانكليز في حاضرة مسقط ، وانه لم يعد يستطيع منع المبشرين . الذين هم أصل كل فتنة في كل البلاد التي يحلون فيها فيفسدون على أهلها جامعتهم ويفرقون كاهنهم ، ويمهدون السبل لازالة استقلالهم اذا كان لهم استقلال . ولا منع المؤسسات والمسكرات بدون اذن الانكليز ، ولن يأذنوا بذلك . ولكنه لا ينبغي مع هذا ان يحجب بما قيل إنه أجاب به من الرضا بدعوة المسلمين الى ترك دينهم الحق ، وإباحة الفجور والفسق ، وعدما من الحرية التي لا يجوز تقييدها ، اذ لا يوجد في



الأرض بمسكة تبيع لكل أحد أن يفعل ما يشاء ، غير مراعية استعداد الرغبة ، ولا عواقب الأمور الأدبية والسياسية ، ولا تهيج الاحقاد الدينية . فالانكليز وهم اعرق الافرنج في الحرية لا يبيحون للكاتوليك ان يظهروا شعائر مذهبهم في مثل عيد الفصح في لندره ، ولا يسمحون للبشرين من أهل دينهم ومذهبهم ان يدعوا الى النصرانية جهرا في جميع بلاد السودان المصري الانكليزي ، ويقال انه ليس في بلادهم مواخير علنية للبغاء . فهل كان السيد فيصل أوسع من الانكليز حرية وسياسة ؟ ام تلك الرواية عنه كاذبة ؟ وإلا فأن الاسلام ؟ وابن العقل والذكاء ؟ انني استبعد جداً ان يكون الفرور بهذه الالفاظ التي يلوكمها بيتنا الافرنج والمتفرنجون قد وصل حتى يمثل السيد فيصل الى ذلك الحد الذي يدل عليه الجواب الذي عزي اليه ، وعسى ان يكتب الي نجمله النجيب صديقي السيد نادر (١) ما هو الحق في هذه المسألة

وقد صرحت بالمقالة بأن الانكليز قد احتلوا سواحل عمان كلها ، وصاروا اصحاب الامر والنهي فيها ، فاذا صح الخبر فلا بد ان يسالوا كل ذلك باسم سلطان مسقط ، ويسموا عملهم خدمة ومعاونة له ، حتى لا ينفر منهم سائر أهل الخليج الفارسي من شيوخ العرب الذين يريدون الاستيلاء على بلادهم مثل ( لنجه ) و ( دبي ) بالفتح السلمي ، كاستيلائهم التدريجي على القسم الجنوبي من بلاد ايران . وأهل الشرق قد 'جنوا' بالالفاظ فهم يمولون عليها ، ويهتمون بها مالا يهتمون بالحقائق .

الآن أقول انني لما كنت في ضيافة السيد فيصل منذ سنة ونصف تقريبا ورأيت حال حاضرتة مسقط قلت له : انني اتوقع ان ينصب قومك الاباضية إماما لهم ويخرجوا عليك باسم الدين ، فأرى أن تجتهد في تلافي الامر قبل وقوعه ، وتدارك الفتنة قبل اشتعال نارها ، بأن تجمع كلمة قبائل عمان وتؤلف من شيوخهم مجلس شورى ، وتجعل عاصمة المملكة في الجبل الاخضر ، وتنظم أمور المالية ، وتقيم العدل الشرعي في داخلية البلاد ، ولا يضرك بعدها المعجز عن بعض الامور في حاضرة مسقط لمكان النفوذ الاجنبي فيها . وفصلت له القول في ذلك تفصيلا ، ولكنني فهمت منه انه ليس لديه من الرجال ، من يستطيع القيام بهذه الاعمال ، ومن الغريب ان ما توقعته قد وقع بعد سنة فقط

( ١ ) نادر بالدال المهملة لا المعجمة كما تكرر في مقالة لدة العرب . ونحن اعلم بضبط اسمه لاننا لقيناه وسمعنا والده وأهله يذكرون اسمه ويخطبونه به ، وبيننا صلة بالمسكاته

## الشيخ علي يوسف

### ٢

#### سياسة العامة والتمانية خاصة

كان الشيخ علي كاتباً سياسياً ، وكانت سياسته اسلامية عثمانية مصرية . ثم لما اظهر الاتحاديون المصرية التركية ، واضطهاد العرب والعربية ، كانت سياسته اسلامية عربية أولاً ثم عثمانية . أعني انه يخدم الدولة العثمانية في كل ما يستطيعه الا اذا كان معارضا للاسلام او العرب ، وقد خدمها أجل خدمة في تأسيسه لجمعية الهلال الاحمر في مصر ، فهو الذي سن هذه السنة الحسنة في مصر فاستفادت الدولة منها تلك الألوف الكثيرة من الجنبات مع بسات طبية منظمة أدت لها الخدمة النافعة في حربي طرابلس والبلقان ، كما كان له في مؤيده اليد البيضاء في اعانتها من قبل على حرب اليونان كان للمؤيد التأثير العظيم فيما عليه المصريون الآن من التعلق الشديد بالدولة العثمانية والحب الخالص لها . وقد كانوا يعتقدون الترك وحكم الترك مقتا شديدا لانهم لم يروا من آثار حكمهم ولم يحفظوا من اخبار حكامهم ما يوجب غير ذلك . وقد تجلبى ذلك في الثورة العربية اظهر التجلي ، فكان زعماءها عازمين على جعل حكومتهم مصرية محضة يتولى ادارتها المصريون دون الترك والمستتركين من الشركس وغيرهم . فلما وقعت البلاد تحت سيطرة الاحتلال الاجنبي ثقل ذلك على المسلمين طبعاً ، وأحسوا بضعفهم ، فحدث عند بعض المشتغلين بالسياسة فكرة التعلق بالدولة والرجاء فيها . وكبر ذلك ونمي بل وجد وظهر منذ تولى الأريكة الخديوية العزيز (الحاج عباس حلمي الثاني) وفقه الله وأيده ، فانه بما سنه من زيارة الأستانة في كل عام ، أوجد في مصر حركة سياسية وطنية لم تكن في غابر الايام ، وجرأ المصريين على ما لم يكونوا يتجرؤن عليه من قبل ، وولى وجوههم شطر تلك العاصمة ، وأنطق السنهم واجرى أقلامهم ، بما لم يكن يهد من احد منهم ، وكان المؤيد خطيب هذا المنبر ، أو منبر خطباء هذه السياسة ، واماكن مصر لم تستفد شيئاً مما كانت ترجوه من هذه السياسة . وانما استفادت منه الدولة تعلق السواد الاعظم من المصريين بها وحبهم لها ، فكان من أثره جمع لاغانات لها في كل حرب تدخل فيها

لاموضع هنا لبيان أثر هذه السياسة في معاملة الانكليز لمصر وللدولة العثمانية ،



## ٩٤٨ سياسة المؤيد العثمانية وثباته على خدمة الدولة (المنازع ج ١٢ م ١٦)

ولا لبيان تأثير هذا الحب والتعلق من الخديو وأمنته في نفس السلطان عبد الحميد ثم في نفوس من خلفوه وخلفوه في هذه الدولة ، ولا لبيان سيرتهم مع عزيز مصر ، ولا مع الانكليز فيما يتعلق بسياسة مصر . لأن موضوعنا سياسة « الشيخ علي يوسف في المؤيد وفي نفسه » وخلاصة القول فيها انها كانت اسلامية في كل حال - عثمانية مصرية مما أيام كانت الآمال والأمانى توط بالدولة حل المسألة المصرية باخراج الانكليز من مصر - ثم عثمانية محضه مصرية محضه بمد ما خابت تلك الآمال ، وطاحت تلك الاماني والاحلام ، التي كان يقال في منابها « حياتنا بين يدي المايين » ثم عربية عثمانية في العهد الاخير ، كما اشرنا الى ذلك في فائحة الكلام . بل صارت خدمته للدولة في هذا العهد داخلة في سياسته الاسلامية العامة . وسيأتي الكلام في سياسته المصرية خاصة .

يقول أعداؤه وخصومه في السياسة من قومه انه كان متقلبا في سياسته ، ويدون عليه من ذلك ما قد يمد له . والسياسة متقلبة بنفسها ، فالذي يجمد على حال واحدة لا يستطيع ان يكون سياسيا ، لان الاحوال تتغير دائما ، والسياسي هو الذي يدور معها كيفما دارت . وفي الحكم والامثال « دوام حال من المحال » وانما يعاب على الرجل أن يكون متقلبا في المقاصد لا في الوسائل

فملى هذه القواعد التي لاتزاع فيها يرد أنصار الفقيده شبهة خصومه بانه كان في سياسته أثبت من الأطوادر . أما سياسته الاسلامية فالأمر فيها ظاهر ، ولم يهتم بالتحول عنها منهم ، وأما سياسته العثمانية فقد ثبت عليها حتى الممات أيضا . وآخر خدمة خدم بها الدولة تأسيس جمعية الهلال الاحمر المصرية ، وكان عضوا عاملا في جمعية اعانة الحرب أيضا . لم انه شن على جمعية الاتحاد والترقي حربا عوانا لاعتقاده ان ما سارت عليه في سياسة الدولة وادارتها كان ضارا بالدولة العلية والامة العثمانية عامة ، وقومه العرب خاصة ، ومضطحا للرابطة بين الدولة وبين مصر . ومنافيا للسياسة الاسلامية أيضا ولم يكن رحمه الله منفردا بهذا الاجتهاد بل كان متفقا فيه مع جماهير العثمانيين من الترك والعرب الذين انقوا عدة أحزاب لمقاومة الجمعية ، وصاروا أكثر أعضاء مجلس الامة عليها فاضطرت الى حله بالارادة السلطانية . ثم ان الجمعية نفسها صرحت بأنها كانت مخففة في كثير من أعمالها ومقاصدها وانها رجعت عنها ، ومنها تترك العرب وغيرهم من الاقوام العثمانيين فظهر المنتبع للحوادث انه قد ظهر انه كان مصيبا في اتقاده ، وكان آخر ما ظهر للجمهور من ضرر سياستها هو أول شيء كان أول من انتقده عليها جهرا ،

## (الناشر-ج ١٢م ١٦) تقلب كتاب الحزب الوطني في السياسة العثمانية ٩٤٩

وهو جعل السلطة في أيدي الضباط واشفاهم بالسياسة وقد قال في هذا الموضوع كلمته المشهورة في بيروت في أول العهد بإعلان الدستور ، وسكر الناس كاهم بخمرة الفرح والسرور ، وهي « ان السيف والسياسة لا يجتمعان في غمد واحد » قال ذلك لما رأى بعض صفار الضباط الاتحاديين في بيروت يتصرف في الحكومة تصرف الحاكم المطلق المستبد . ثم تبين أن ضرر اشتغال الضباط بالسياسة والادارة قد اضيف الدولة وقسم القوة فيها على نفسها ، وكان أهم اسباب الخذلان في الحرب البلقانية الاخيرة كما صرح به القائد الالماني الكبير ( البارون فندر غلتر ) باشا منظم الجيش العثماني

ويقولون ان الثقل والذبذبة في السياسة العثمانية هو ما جرى عليه خصوم الفقيد الذين صدق عليهم المثل « رمتني بدائها وانسلت » ذلك بأنهم ينتصرون لصاحب القوة أخطأ أم أصاب ، نهض بالدولة ام هوى بها . فكانوا يقدسون السلطان عبد الحميد ويقولون في طلاب الدستور والاصلاح منه اشد مما قال مالك في الحر . وكانت قاعدة سياستهم ما وضعه لهم زعيمهم مصطفى كامل باشا من الفلو في السلطان عبد الحميد والتشجيع على طلاب الاصلاح والدستور منه ، حتى انه اوجب على من ينطق بالشهادتين - الشهادة لله تعالى بالوحدانية والشهادة لمحمد ( ص ) بالرسالة - ان يشاهما بالشهادة للسلطان عبد الحميد الخ وقد صرحوا في جريدتهم انما قبل اعلان الدستور بيوم واحد بأن طلاب الدستور اعداء الدولة الحرة لانه يضر الدولة ويفسدها ... بل كانوا بعد اعلان الدستور ايضا يصيحون في وجوه بعض العثمانيين المبتهجين به . ثم لما استقرت السلطة للجمعية لإعلان الدستور وصار يدهم المال والقوة قدسهم كما كانوا يقدسون السلطان عبد الحميد ، وصاروا يامنون خصومهم كما كانوا يامنونهم عند ما كانوا خصوم السلطان عبد الحميد هذا ملخص ما ردد به أنصار الشيخ علي على خصومه في مسألة ثباته على سياسته العثمانية في جوهرها ، وهو انه كان يتبع المصلحة ويدور معها ، وهم يتبعون رجال السلطة ويدورون معهم . وقد فتح ههنا الباب لحكم ثالث يقول : ان الشيخ عليا كان من أنصار السلطان عبد الحميد أيضا ، بل هو استاذ مصطفى كامل في الفلو فيه ، وقد نال من رثبه واوسمته أكثر مما نال مصطفى كامل ، وبقي ثابتا على اثناء عليه فلم ينقلب عليه بعد سقوطه ، كما انقلب عليه تلاميذ مصطفى كامل ، وكنا نتظر ان بعد أنصاره هذا من ثباته . ولكنك تذكر عنهم أن الشيخ كان يتبع في خدمة الدولة العملية المصلحة ، لا الرجال الذين يدهم المال والقوة ، فهل كان الشيخ علي يجهل ان السلطان عبد الحميد مخرب للدولة أم لا ؟ ان قلت : نعم ! فما هو السياسي ، وان : قلت لا !



## ٩٥٠ سياسة المؤيد واللاء والمقطم في السلطان عبد الحميد (المنار - ج ١٢ م ١٦)

فما هو بالناصح الذي يتبع المصلحة . وإنما الناصح في هذه المسألة هو المقطم دون المؤيد ودون اللواء الذي تلقى عنه السياسة الحميدية كالمصرية ، ثم أربي عليه في القلوب فيها وغش الناس بمدح ذلك السلطان الخرب . فما قول أنصار الشيخ الذي يبالغون في مدح سياسته فيفترقون في هذا ؟ وما قولاك وانت تبحث في سياسته بحث المؤرخ الصادق النصف ؟

أقول إن آخر ما أعرف من شوط أنصار سياسة المؤيد في هذه المسألة إن السلطان كان هو الدولة ، فكان لا بد لمن ينتصر لها لسكونها إسلامية ولتقوي بها على الاحتلال الأجنبي في مصر من مدح السلطان والدفاع عنه كيفما كانت سيرته في سياسته وإدارته المملكية . والسياسي لا يكون صوفيا ولا ناسكا يلتزم الحق من كل وجه ، بل يلتزم مصلحته والمنفعة التي اتخذها قاعدة لسياسته . والمقطم ما كان يذم السلطان ويندد بمخازبه انتصاراً للحق وغيره على الدولة ، بل ليصرف عن الدولة قلوب المصريين ويقطع جبل رجائهم فيها خدمة للاحتلال ، لأجل هذا كان في حجاج وخضام دائم مع المؤيد ثم مع اللواء الذي اتبع سنن المؤيد وغلا فيها غلوا كبيرا . وأما الانتفاع برتب السلطان وأوسمته فلا يلام عليه مثل الشيخ علي ولا مصطفى كامل ، لأن المتصدي للزمام السياسية يحتاج إلى ذلك . لأنه يزيد في جاهه ويملي من كلمته ، ويؤهله للقاء عظماء الحكام والسياسيين أصحاب الماصب فيمدونه من طبقهم . وإنما يعاب بمثله من يخدم المصلحة العامة تسبداً لله تعالى ، أو من يبني خدمته على مقاومة تمييز بعض الناس على بعض بهذه الرتب التي تضمنها الحكومة ويطلب إبطالها ، ليتفاضل الناس بلوسهم وأعمالهم ، لا بالألقاب اللفظية ، ولا حلي الأوسمة الفضية والذهبية

أما أنا فأقول إن كلا من المؤيد واللاء - ومثلهما الأهرام - قد أضر المسلمين والعثمانيين عامة والمصريين خاصة بما جرّين عليه من الأسراف في مدح السلطان عبد الحميد والدفاع عنه ، ولولا أن جمهور المسلمين كانوا يحملون ذم المقطم لسياسته وإدارته وتديده به على سوء النية ويظنون أن أخباره غير صادقة ، ولولا تلك الردود عليه لسكان قمع ما نشره عظماء ، ولقد كان يكون النفع أعظم لو كان المؤيد واللاء ينشران مثل تلك الأخبار وينون عليها مطالبة السلطان بالإصلاح ، مشايمة لطلابه من العثمانيين مع الاعتدال .

وقد كنت أقول لمن إذا كرمهم في ذلك من عقلاء المصريين : إن المقطم ينشر بعض ما يعلم ، ويعلم بعض ما يقع . وأنه يجب عليكم أن تعتبروا بأخباره ، مهما كان

## (المار-ج ١٢ م ١٦) مزية الشيخ علي على اللواء في السياسة العثمانية ٩٥١

ظنكم ورأيكم في نيته . والا كنتم طالبين للتدح الدولة والسلطان ، لا لمرفعة الحقيقة التي يتبعها الصلاح والفساد . فتشايهون السلطان على ما يضر ، وتشككون عليه في امر الاسلام وأمر مصر ، وكل ذلك من بناء المصلحة على وعث من الرمل . بدلاً من بنائها على الصخر ، وهو ان تعرف الأمة حقيقة حال دولتها وحكومتها ، وتعتمد على سعيها وعملها في إصلاح نفسها واصلاحها .

وبما أعرفه للشيخ علي رحمه الله تعالى من المزية في سياسته العثمانية ، بل في اخلاقه وسجاياه الفطرية ، انه كان كلما ازداد علماً وخبرة بأحوال الدولة ازداد ميلاً الى مساعدة طلاب الاصلاح من العثمانيين على ما يطلبونه ، ولكن مع روية واعتدال ، ومحافظة على كرامة السلطان لعدة اسباب ( منها ) مراعاة صلة الولاء بينه وبين الحديو التي كان هذا يحافظ عليها فلا ينقطع عن زيارة ذاك سنة من السنين . ( ومنها ) ما كان يراه اولاً من تقع تعلق المصريين به في المسألة المصرية ( ومنها ) اتقاء ان يظنوا أنه صار خصماً للدولة . ( ومنها ) ان مفاجأة الناس بخلاف ما يرونه ربما يفضي الى ضد ما يراد منه . ويفرهم من المؤيد ، فلماذا لم يمد خصومه هذا من ثباته على حفظ كرامة السلطان ، ويمدون مساعدته لطلاب الاصلاح من التقلب في السياسة وعدم الثبات ؟ لا اذكر من الشواهد على رغبته في معرفة حقيقة حال الدولة ومساعدة طلاب الاصلاح فيها ما كان بينه وبين مراد بك صاحب جريدة ( ميزان ) الذي كان من زعماء جمعية الاتحاد والترقي الاولى ، ولا ما كان من صلته بمحمود باشا الداماد ، فان هذا مما لا أعرف حقيقته وخفاياه . واكتفي بأصح الشواهد وأثبتها وهو ما وقع لي معه : إنما كثر اجتماعي به وكان مبدأ محبتي له في سنة ١٣١٦ اذ كنت أطبع ( المنار ) بمطبعته في أواخر سنتي الاولى وأوائل سنته الثانية قبل شراء مطبعة له ، وما كان اسرع ما وثق بي على قلة ثقته بالناس . ولما رأيته محدثي بحرية واستقلال فكر ، وقبل مني ما أذكره له من الاتقاد على الدولة والسلطان ، خلافاً لاكثر من عرفت في مصر من الاخوان ، رغبت اليه في جمل المؤيد لساناً لطلب الاصلاح في الدولة ، فقال لي : اكتب ماتشاء من رأيك في ذلك مع الاعتدال وحفظ كرامة السلطان ، وذلك كاف في ايفال هذه الافكار والآراء الى الناس . فكتبت عدة مقالات في موضوع حاجة الدولة الى الاصلاح وما يجب منه في هذا العصر . فكان ينشرها في صدر المؤيد غالباً كما ينشر غيرها من مقالاتي التي كنت اذيلها بامضا ( م . ر ) ويبرزها هو الى « احد افاضل الكتاب المجيدين »



ما كنت أظن يومئذ أن أحدا من المتعلمين المدركين في مصر ينكر عليه نشر تلك المقالات لأنني كنت أنشر في المنار ما هو أشد منها في تمثيل الخلل والفساد، وما يجب على الأمة والدولة من الإصلاح. حتى دخلت عليه يوما فإذا هو في جدال مع محمد بك فريد في مقالة من تلك المقالات. كان فريد يقول له إن نشر مثل هذه المقالة يمد خروجاً من المؤيد عن خطته، وإن ذلك قد ساء أخوانهم الوطنيين جداً.... وقد علمت منه بعد ذلك أن كثيراً من أصحابه كادوه بهذا اللسان، ولم ير أن يذكر لي ذلك حتى سمعت بأذني. وأظنني أيضاً على رسالة جاءت من تونس وأخرى من جازة في الرد على مقالة من مقالات (المنار) ساءت كثيراً من الناس في تلك الاقطار، إذ عدوا النصيحة لجهلهم عداوة للدولة وخروجاً عنها، ولكنه لم ينشرها لأنه كان يرى أن ما ينشره المنار حق، وقد كتب بمداد الفيرة والاخلاص للدولة.

أليس هذا دليلاً على كونه كان يراعي المصلحة العامة، ويجب إصلاح الدولة ويساعد المصلحين، بشرط أن لا يضر نفسه ولا يجريدته؟ بلى وأنا على ذلك من الشاهدين. ولعله لو لا ظهور جريدة اللواء وانزاعها خطة الفلوف في تقديم السلطان عبد الحميد وفي المسألة المصرية ووقوفها للمؤيد بالمرصاد، وإسائها تأويل كل ما ينشر فيه بقلم الرواية والاعتدال، لما وقف المؤيد بالمصريين عند ما عهدوا في السياسة العثمانية، بل لسدد وقارب في السير إلى الغاية التي يجب، وهي معرفة حقيقة حال الدولة ومعرفة حقيقة أنفسهم، ومكانهم منها ومكانها منهم، وما يجب عليهم لها ولا أنفسهم، وكانت مصر حينئذ هي المعين الأكبر لحرار العثمانيين على ما كانوا يطلبون من الإصلاح، ولو صالوا بذلك إلى خير مما كان من إكراه الجيش السلطان على إعلان الدستور ثم خلفه بقوة السلاح، وما ترتب على ذلك من الشقاق والخذلان، الذي نشكو من سوء عواقبه الآن. وجملة القول في سياسة المؤيد العثمانية إنها بنيت أولاً على أساس المسألة المصرية، وقصد بها تقوية الصلة بين الدولة ومصر، وبين السلطان والحدود. وكان الشيخ علي لا يعرف في أول العهد بها من أمر الدولة والسلطان شيئاً، إلا ما اقتضته الحال من تلك الحركة الخديوية ووافق ما جيل عليه من النزعة الإسلامية. ثم أنه صار كما زاد علماً بالدولة واختباراً يتألف في النصح، ويساعد طلاب الإصلاح من العثمانيين، مع صراحة ما كان يرمي إليه من تقوية الصلة بين مصر والدولة العلية، والحفاظة على كرامة السلطان إن لم يكن لوائه فلما هو متحمل به من لقب الخلافة الإسلامية، ولما بينه وبين عزيز مصر من الرابطة الرسمية

وأما اللواء فقد بدأ سياسته العثمانية بما تلقفه من سياسة المؤيد في طفولته، (أي المؤيد) وغلا فيها كدأبه وعادته، وكان كلما زاد صاحبه معرفة بسوء حال السلطان عبد الحميد وزبائنه، يزداد غلوا في أطرائه وتقديسه، وإسرافا في التشجيع على طلاب الإصلاح للدولة. ذلك بأنه كان له راتب مالي يأخذه من (المالين) فوق مانال من الرب والوسمة لنفسه ولكثير من المصريين، وفوق المال الذي كان يأخذه بأسماء أخرى كعقد الاحتفالات السنوية بميد الجلوس السلطاني في أوربة. ووراء ذلك ما لا يحسن ذكره في هذه الترجمة. فاذا كان هذا هو اثبات المحمود عند الذين يطعنون في الشيخ علي لنحوه عنه، فأعدل منحكم به في هذه القضية قول الخليفة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «مراجعة الحق خير من التادي في الباطل»

على أننا رأينا أن الشيخ ثبت على خدمته للدولة في تقوية حقوقها في مصر، ونأهيك بتلك الفارة الشمواء التي شنها على حكومة بلاده في مسألة القضاء الشرعي إذ أرادت بضبط الانكليز أن تبطل جمل تولية قاضي مصر الأكبر من حقوق السلطان يرسله من الآستانة، وفي إعانة المصريين لها بالأموال، ولا سيما في أزمدة الحروب والشدائد. وفي تقوية الصلة بين عابدين والمالين (كما يقال في عرف هذا مصر) وقد ختم ذلك بأفضل خاتمة، وهي تأسيس جمعية الهلال الأحمر، واستقال أخيرا من لجنة إعانة الحرب البلقانية لأنه اقترح أن ترسل اللجنة إلى الدولة ما بقي في صندوقها من المال - وهو مبلغ كبير - بعد انتهاء الحرب، فإني الرئيس وأكثر الأعضاء ذلك. فليد لنا المعارضون على خدمة غيره لها، التي تضاهى خدمته وتفي غناها. ومن سبر غور السياسة يعلم أن حملته على الاتحاديين كانت انفع للدولة في سياستها ومصالحها الدائمة من تلك الإعانات المالية، لأنها تقيد في إصلاح سياستها الدائمة. والإعانة منفعة موقته عارضة، ورحم الله الاستاذ الامام حيث قال: «ما وعظك مثل لأم، ولا قومك مثل مقاوم»

سياسته المصرية

كانت مقاومة الاحتلال والسعي لجلاء الجيش الانكليزي عن مصر من قواعد سياسة المؤيد الاساسية، وقد كان ذاك مرجوا لان حكومة لندرة كانت تصرح رسميا بأن احتلالها للبلاد المصرية موقت وانها ستعجلي عنها، ولأن دول أوربة كانت معارضة لها في احتلالها معرفته لكل ما ثبت قدمها، واشدهن في ذلك فرنسا، ولأن

(المنار - ج ١٢) (١٢٠) (المجلد السادس عشر)



## ٩٥٤ التنظير بين الشيخ علي والحزب الوطني في خدمة مصر (المنار - ج ١٢م ١٦)

الدولة العثمانية كان يحسب لها حساب كبير في هذا . فلما عرف الفقيه حقيقة الدولة العثمانية ، ومنتهى شوطها في المسألة المصرية ، ورأى كيف رجعت فرنسا الفهقرى في حادثة ( فشوده ) الشهيرة ، ثم كيف عقدت ( سنة ١٩٠٤ ) مع انكلترا الاتفاق على ترك حقوقها لمصر ، في مقابلة مساعدتها على احتلال مملكة مراكش ، ثم كيف تناهت سائر الدول الكبرى على اقرار انكلترا على احتلالها في مصر ، واعطائها اليهود على عدم معارضتها فيه . لما علم ذلك رأى ان العمل النافع لمصر انما يكون فيها وفي لندرة ، لأن الجذب والدفع صار محصورا بين المصريين والانكليز ، فلا رجاء في احد يساعد المصريين مساعدة يرجى قهها الا بعض احرار الانكليز محبي الانصاف أو المعارضين لحكومتهم في سياستها الاستعمارية . فحصر عمله في هذين الأمرين ، فقامت عليه قيامة جريدة اللواء وأنصارها ، وسموا المؤيد بالمقطع الأحمر ، لأن الوطنية وخدمة مصر عندهم تجلى في شيئين : مطالبة الانكليز بالجللاء عن مصر ، وشم نظار الحكومة وشم كل عمل عمله في مصر . أما الفقيه فقد اغتم فرصة لإصرار اللواء على الغلو في المعارضة للسير على ما أوجبه عليه تغير السياسة الخارجية وطول التجربة والاختبار من الاعتدال في المعارضة ، واقامة الحججة لمصر بأن فيها من يتكلم ويناضل بالحجة والبرهان ، لا بالتعوية ومكابرة الحسن والعيان ، وكان يرى ان الحماقة والجهل ، قد تكون مجنا الروية والعقل ، فيكره أن يصادر اللواء في حريته ، على ايذائه له ولوطنه .

أما عمله في مصر لمصر فطرقه وأنواعه كثيرة ، منها ما هو خاص بتنبيه الاهالي وارشادهم الى ما يفهم في التربية والتعليم والآداب والفضائل ، وفي الكسب والاقتصاد والتعاون على الخير ، ومنها ما يتعلق بحقوق الامة على الحكومة ، والتعارض والتعجاذب بين مصر والمحتلين

وكان ركن سياسته المصرية الركين تأييد نفوذ الامير الشرعي ( الحديو ) وسلطته في كل أمر ، والتوصل الى ذلك بكل ما يمكن ، ويحتج بأن كل ما زاد في سلطته ونفوذه فهو ربح لمصر على الاحتلال ، وكل ما نقص منها فهو مزيد في سلطة الاحتلال ونفوذه . فكل أمر للامير فيه رأي أو قصد فهو الخادم الأمين له فيه ، ينصره برأيه وقلمه ولسانه ، وان خالف رأي نفسه ، الا أنه في هذه الحالة قد يتلطف في عرض رأيه على مسامح الامير قبل الشروع في العمل ، فان قبل فذاك ، والا أخذ بقول الشاعر :  
\* سيد القول ما يقول الرئيس \* وقد ثبت على هذه السياسة واستقام على هذه الطريقة طول حياته ، ولقي في ذلك من الألفاظ ما يلقاه أمثاله من كيد الخائدين له على قربه

## (الشارح ١٢ م ١٦) وفاة الشيخ علي لأصدقائه وما ينتقد عليه فيه ٩٥٥

من أريكة الملك ، ومعارضة المخالفين له في السياسة والرأي ، وخسر كثيرا من الأصدقاء الذين لا ينكر ما لهم عليه أو على الأمة من الفضل ، لأن هؤلاء يرون أن الاخلاص للبلاد في خدمة الأمير انما تكون بحسب اعتقادهم ورأيهم وان لم يرضه أحيانا . وقد كانت أضاعته لبعض هؤلاء الأصدقاء الأوفياء أنهض حجج من رموه بقله اثبات وعدم الوفاء ، ويقل من يعرف كنه هذه الوقائع ويزنها بالفسطاط المستقيم ، يقل في هذا القليل من بين الناس ما هو الراجح والمرجوح في هذا الميزان ، للتعريف بحقيقة هذا الرجل الذي يقل مثله في الرجال .

اتنا سمعنا بعض الذين رثوا الرجل في منطلوهم ومشورهم قد وصفوه بأنه أوفى الأصدقاء ، في هذا الزمن الذي قل فيه الوفاء ، وانني - ولا أنكر أن بعض الناس غلوا في أطرائه - أقول أنه كان ذا وفاء يقل من يفضل به . وأما الذين يصفونه بعدم الوفاء فمنهم صاحب الهوى المتبع الذي يتكلم بسوء قصد ، ومنهم المتصف الذي يعتقد ما يقول أما سيء القصد فلا علاج لرضه ولا جواب لقوله . وأما المتصف فله عندي جواب استخرجته من الشواهد التي عرفت في هذا الباب ولعلها أوضحها وأكبرها ، وهو أن الرجل كان سياسيا قبل كل شيء ، فهو ما ترك صداقة صديق إلا في سبيل السياسة ، والا بعد أن تعذر عليه الجمع بين صداقته وبين ما تقتضيه تلك السياسة . وما لي لا أصرح فأقول كان إذا غضب مولاه ، الذي تدور سياسته على قطب رحاه ، على أحد أصدقائه ، يبذل كل ما يراه في وسعه من وسائل إرضائه ، فان لم يستطع حافظ على مودته بالقدر الممكن . فإذا رأى أنه مضطرا إلى هجره هجره هجرا جميلا ، وإذا اضطر إلى كتابة ما يسوؤه لا يتمدى حد الضرورة التي تقتضيها السياسة إلا قليلا . وإذا استطاع في أثناء ذلك أن يخدمه بشيء خدمه ، ان لم يكن ذلك في الجهر ، فن وراء الستر . وهل يستطيع السياسي الذي يخدم الأمرء والملوك أكثر من هذا ؟

كأنني يعض هؤلاء المتصفين يقول إذا قرأ هذا : « ان عندي انتقاد آخر على الرجل وهو أنه ما كان يقف في مثل هذا عند حد المصلحة العامة أو عند الحق ومقتضى الفضيلة » وانني أذكر هؤلاء - الذين تمثل بعضهم أمامي الآن - بما قلته من قبل في السياسي الذي يشتغل بالسياسة فعلا من كونه لا يزن أعماله بالميزان الذي يزن به الصوفي أو فيلسوف الأخلاق ، وليس ما شرحته من سيرة الرجل في هذه المسألة بالذي يكثر في عصرنا من تصل به الفضيلة إلى مثله . ولا هو بالذي يرتقي إلى وضعه في ميزان سياسة عمر بن الخطاب أو علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، ولا بالذي



يعد من مقامات الصديقين ، المشروحة في كتابي أحياء العلوم ومدارج السالكين  
أن هذه السيرة ممن كان إذا سحق من أحد لأنه لم يطمع التعظيم الذي يحبه  
لنفسه ، يفلو جهد طاقته في ذمه وإيذائه ، ويقعد له بكل طريق يسير فيه ولو إلى  
خدمة الملة والامة ، فيضع له العوائير ، ويحفر له الأحافير ، ولا يرقب فيه إلا ولا ذمة ؟  
أهجو أن يقرن هذا بذاك ؟ كلا إن ذلك ظلم وجهل بأقدار الرجال ، لا يذهب إلى  
مثله إلا بداء العوام واغترار الأطفال .  
( لترجمة بقية )

## باب الاخبار والآراء

كتاب ابن الرشيد إلى الصدر الأعظم

ذكر في بعض الصحف أن سمود باشا الرشيد كتب إلى الصدارة العظمى كتاباً قال فيه :  
« علمنا أن بعض الناس يقومون الآن في بعض الولايات طالين من الدولة العلية  
مطالب محجفة بحقوق الدولة ومنافية للدين الاسلامي الحنيف . الامر الذي ساءنا  
جداً . وعليه ليكن معلوما لدوائكم ولدى العالم الاسلامي أجمع أننا لا قبل هذه  
الشؤون المضرة بالدين الاسلامي والدولة . واتما مستعدون مع كافة جنودنا وقبائلنا  
للقيام بما تأمرنا به الدولة العلية ولا نعيد عن اوامر خليفتنا المعظم » اهـ  
ونحن نقول « أفلح الأعرابي ان صدق » في قوله انه لا يرضى بما ينافي الدين  
وانه لا يقبل الشؤون المضرة بالدين والدولة . تقول هذا ونحن لانعلم ماهي المطالب  
التي ينبغي ان يبلغنا أن الناس طلبوا في بعض الولايات ما ذكره ، ولو أنه أشار إلى  
تلك المطالب علمنا مبلغ صحة حكمه عليها ، وهل هو مصيب فيه او مخطئ ؟ وهل قال  
قوله عن علم باحكام دين الله ام لا ؟

ويأيت شعري اذا علم الامير ابن الرشيد ارشدنا الله وإياه إلى نصر الدين  
والدولة - ان بعض الناس يطلبون من الدولة منع الفواحش والمنكرات كالسكر  
والزنا والربا والمجاهرة بالفطر في رمضان نهراً من دار الملك والخلافة ومن غيرها  
من البلاد الثمينة واقامة الحدود الشرعية فيها كلها ، وعدم بيع شيء من ارضها أو  
معادنها للأجانب ، هل يكون مستعداً مع جنوده وقبائله لنصرتهم وشد أزركم ؟ فان  
كان ينصرهم ولو بلسانه وقلبه فليعلم هذا كما أعلن ذاك ، وإن لم يفعل علم العالم  
الاسلامي أجمع انه غير مستعد الآن إلا لما كان يمد له السلطان عبد الحميد من قبل ،

من سفك دماء المسلمين في جزيرة العرب مهد الاسلام وحرزه لأجل توسيع سلطته في بلاد امراء آل سعود وتكثير ماله وإعلاء رتبته الرسمية العثمانية عند من يرضيهم هذا وهو ما يهتم به المشتغلون بالسياسة في ديار الشام والمراق حتى الآن . وان من هؤلاء من هم أعلم بالشرع وأحكام الاسلام منه ومن الصدر الاعظم أيضا

ما يجب على أمراء جزيرة العرب الآن

أما نحن فنقول له ان أفضل خدمة يخدم بها الاسلام والدولة الاسلامية ايدها الله بتوفيقه وتسديده، هو أن يساعد على ما يجمع كلمة المسلمين لا على ما يفرقها بأي سم كان ، واول ما يجب عليه من ذلك عقد الاتفاق بينه وبين جاره الامير ابن سعود والعهد والميثاق على السلم والامان وان لا يبغي أحدهما على الآخر ولا يقاتله البتة ، واذ وقع خلاف بينهما على شيء يحكمان فيه من يرضيان حكمه ، وعلى ان يتعاونتا على تأمين جميع البلاد التي يصل نفوذهما اليها ، ومنع غزو الاعراب بعضهم لبعض فيها ، وعلى نشر العلم الديني وما بعد فرض كفاية من علوم الدنيا في بلادهما ، وعلى تنظيم قوتها الحربية على قاعدة قول الله عز وجل (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة) والمرابطة فيها لحفظ الحرمين الشريفين وما هو سياج لهما من جزيرة العرب . وان يتحدا على هذا مع اميري اليمن الامام والادريسي، فهذا يرضيان الله ورسوله والمؤمنين ، ويكفيان الدولة مؤنة إرسال الحملات العسكرية المرة بعد المرة الى العراق والشام واليمن ونجد ، وسفك دماء المسلمين فيها لاختضاع العرب او حفظ الامن ، أو جمع السلاح وما اشبه هذه الاسباب والحجج ، التي كثيرا ما كانت باطلة ، ناشئة عن وشاية سافلة ، أو نية سيئة . واقترح ان يتضمن هذا العهد والميثاق إعانة الدولة على كل حرب تكون بينها وبين أعداء الاسلام بكل ما يقدران عليه من قوتها الحربية الا وليعلم الامير ابن الرشيد وفقه الله تعالى وأرشدته الى ما يحبه ويرضاه انه لاشيء اضر على الاسلام من تنازع اهله وتفرقهم وسفك بعضهم دماء بعض ، وانه لولا هذا التفرق والشقاق ما زال ملك الاسلام من الشرق والغرب، ولم يبق له الا هذه البقعة المهددة بالزوال في كل يوم ، وان الدولة العثمانية أيدها الله بتوفيقه لا تقدر ان تحمي بمسكرا الاناضول عاصمتها وبلادها الاوربية والاسيوية ثم تحمي به الحرمين وجزيرة العرب ، وانما يقدر على ذلك العرب وحدهم اذا اتفقوا . وليعلم ان زوال قوة العرب من الجزيرة ستفضي الى وقوعها في قبضة الاجانب في أسرع وقت وأقربه فلا يبقى للمسلمين استقلال ولا حرية في الأرض ، الا بقدر ما تتمتع به أوروبا عليهم.



الا ولعلم ابن الرشيد وغيره ان دول أوربة يراجع بعضهم بعضاً القول في تحديد مناطق قوذهم السياسي والاقتصادي في البلاد العربية والاناضول ، وانهم يتشاحون في قسمتها كما يتشاحون في قسمة المال ، لأن صاحب كل منطقة يتفقون على إعطائها له يمد نفسه مالمسكاً لما بحق الفتح السلمي ، ولم يبق من عذر لأحد في الاغترار باعترافهم باسم الدولة . فان بقاء هذا الاسم أنفع لهم من عدمه ، لأنهم يستعملون به قوذها الصوري والمعنوي لادارة البلاد واخضاع المسلمين فيوفرون ما لهم ورجاهم . فاذا اتفقوا على القسمة كما هو المنتظر في كل يوم ، واتفدت كل دولة بالفوذ في ساحل من سواحل جزيرة العرب . فقل على الجزيرة والحجاز السلام ، لان حياتها المادية خرجت من أيدي اهل الاسلام . فمن كان لديه غيرة وقوة فليفكر في استعمالها لتلافي هذه الاخطار ، لا تهديد طلاب الاصلاح في الولايات .

## حرية المسلمين الدينية بمصر

لدعاة النصرانية ( المبشرين ) عدة مدارس ومستشفيات وصحف في مصر لاغرض لهم منها الا قصير المسلمين ، وقد ساعدتهم الحكومة المصرية على إنشاء مدارسهم ومستشفياتهم باسم نشر العلم وعمل الخير ، ثم انهم ينشرون في كل سنة عدة كتب ورسائل في الطعن في القرآن والنبي عليه الصلاة والسلام ، وتفتير المسلمين من الاسلام . دع النشرات والأوراق الصغيرة التي ينثرونها في المستشفيات ، والخطب التي يلقونها فيها وفي سائر معاهد التبشير . وقد عز عليهم مع هذا ان يكون للمسلمين في هذا القطر الاسلامي كله صحيفة اسلامية واحدة ترد عليهم وتدافع عن الاسلام ، فسموا بواسطة بعض قناصهم الى لورد كينشر ورغبوا اليه أن يأمر الحكومة المصرية بالغاء مجلة المنار وإبطال صدورها ، وبمحاكمة صاحبها هو والدكتور صدقي الذي يساعده في الرد عليهم ! أليس من عجائب القلو في نصب القوم أن يسمى الى هذا أو يتحدث به أو يفكر فيه بعض أبناء الأمتين الأمريكية والانكليزية ، أعرق أعم الافرنج في احترام الحرية ؟

وقد سئلنا عما ينشر في المنار من الرد على انصارى فأجبنا: إنا أقدمنا على هذا العمل مدافعين لامهاجين، وان هؤلاء المبشرين قد كتبوا في الطعن في ديننا اضعاف ما كتبنا ، وان هذا الرد واجب علينا شرما بل هو من فرائض الكفاية اذا لم يقم به بعض المسلمين

## (المنار-ج ١٢م ١٦) مسألة الارمن وتمصّب أوربة الديني ٩٥٩

أثم الجميع ، وأنه يجب على المسلمين الهجرة من البلاد التي ليس لهم حرية فيها في إظهار دينهم والدفاع عنه . واثنا مع هذا نقضل ان يسكت هؤلاء المعتدون عنا ونسكت عنهم على أن مجالهم أوسع في الرد علينا ، لاثنا نؤمن بدينهم وكتابهم الذي أنزله الله عليه ونعد الطمن فيه كفرأ كالطمن في نينا بلا فرق . فلا نستطيع أن نقول كما يقولون ، ولا ان نخوض كما يخوضون

ألا انه لم يكن يظن أحد من الناس ان الحرية التي كانت مصر تقاخر فيها أوربة من كل وجه تتضاءل بعد لورد كرومر حتى يطمع الطامعون فيها بمثل ما ذكرنا ، وهي التي رفعت اسم انكلترة حتى صار جميع مسلمي الأرض يفضلوها على جميع دول أوربة ، ضعفت في مصر الحرية السياسية خفف على الناس المصائب فيها واحتمت من أولئك الأحداث السفهاء ، فاذا اضطهدت الحرية الدينية فأى شيء يخفف على المسلمين مصابها ويعزيم عنها ؟ على ان الذي ظهر لنا ان أولي الشأن قد اقموا أولئك السعاة المحالين بأنهم هم المعتدون وأنه يصدق على رد المنار عليهم « واحدة بواحدة - بل بمئات - والبادي الظلم »

### ﴿ مسألة الارمن وتمصّب أوربة الديني ﴾

لم نكد دولتنا تضي عقد الصلح بينها وبين اليونان ، وتنفذ يدها من حرب البلقان حتى فاجأها الدولة الروسية بما ليس في الحسبان ، اذ اقترحت أن تكون الولايات الخمس التي يقيم فيها الارمن مستقلة في ادارتها يتولاها كلها حاكم أوروبي أو عثماني مسيحي تختاره الدول الكبرى ويعينه السلطان ( كتصرف لبنان بل تقوذا الدولة فيه أضغف ) وأن تكون مجالسها العمومية نصفها من الارمن والنصف الآخر من غيرهم ! وفرنسة وانكلترة تؤيدان روسية في طلبها ! فليتأمل الماقل كيف يدخل التعصب الديني في أعمال أوربة وسياستها ! هذه الولايات فيها زهاء خمس ملايين من المسلمين وثلاثة أرباع المليون من الارمن ، وفيها كثير من اليهود أيضاً . وتريد دول الانسانية والمدنية أن يكون نصف الاعضاء الذين يديرون أمرها من النصارى مع جمل الحاكم منهم . فان كانت المسألة دينية فما هو المرجح لذين النصارى ؟ وان كانت جنسية ففي تلك الولايات الترك والعرب والكرد واللاز والاسرائيليين فلم لم يكن لكل جنس أعضاء يمثلونه ؟ ؟



## خاتمة السنة السادسة عشرة

نختم سنتنا السادسة عشرة بمثل ما اقتحناها به من حمد الله على كل حال، والصلاة والسلام على سيدنا محمد والصحاب والال، وقد وقع ما كنا في تلك الفاتحة توقعناه، وظهرت بوادر ما كنا نخشاه، ولا حول ولا قوة الا بالله، ومالي وقد اندرت وينت الا أن أقول كما قال يعقوب نبي الله «إنا اشكو بني وحزني الى الله، واعلم من الله ما لا تعلمون» ان غفلة هذه الامة عن نفسها، وتمايرها بالذعر الخاصة بأمر هلاكها بزوال استقلالها، لم يدع لنا مجالاً للتنبية على تقصير المقصرين منها في حقوق المنار، والنسبة في ذلك بين الاصناف والاجناس والاقطار، كما كنا نفعل في خواتيم السنين بقصد الموعظة والاعتبار، وإنما يتعظ ويهتبر من لا يقل ان قيامه بحقوق أبناء جنسه، هو عين إقامته وحفظه لحقوق نفسه، «وما تنفي الآيات والنذر عن قوم لا يعلمون»

الانتقاد على المنار

ندعو القراء على رأس كل سنة الى انتقاد ما يرونه من مقتدا في المنار. ونذكر في خاتمة السنة جملة ما ورد علينا من الانتقاد، ونبين رأينا فيما لم نكن بيناه من قبل، ولم ينتقد احد علينا في هذه السنة شيئاً الا عبارة في مقالة من مقالات الدكتور محمد توفيق صديقي في الطعن في الاوربيين، انكرها بعض الحكام قولاً لا كتابة. وهي - وان كان مثلها لا ينكر في أوربة نفسها، وما كان ينكر في مصر قبل هذه الايام - ليست مما أَرْضَى للمنار ولو رايتها قبل الطبع لاصحتها. وقد طبع في هذه السنة عدة نبد من رد الدكتور على النصاري لم أرها قبل الطبع ولم اصحح فيها شيئاً، ولا عهدت اليه بتصحيح شيء منها، وقد جرى هذا خلاف عادي لكثرة الشواغل. وانتقد بعض أهل البحرين الاجابة عن أسئلة من سأل منهم عن حكم مناسك الحج، ولم ينكروا الاجابة نفسها. ووجه انكارهم ان السائل معترض على الاسلام لاستفيد. واذا صح هذا تكون اجابته أولى كما سنوضحه في الجزء الآتي ان شاء الله تعالى وقد منعت الحكومة العثمانية دخول المنار الى ولاياتها في أثناء هذه السنة ثم اذنت بدخوله فلماذا لم تصل بعض الاجزاء الى المشتركين في وقتها، ولمن لم يصل اليه شيء ان يطلبه وان فات الوقت المحدد في نظام الادارة لطلب الاجزاء المفقودة ونسأل الله تعالى ان يوفقنا ويوفق أمتنا، لما يرفع مقته وغضبه عنا، فطوبى للمعبرين المشمرين، وويل للعاقلين المصيرين، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.